

## الموقف الدولي من الثورة اليمنية عام 1962

م. م. هاريوان يوسف ابراهيم

قسم الدراسات الكوردية

كلية اللغات

جامعة نوروز، دهورك

أقليم كوردستان العراق

<https://doi.org/10.48161/qaj.v1n3a81>

### المستخلص:

شهدت الدول العربية في اعقاب الستينات من القرن العشرين حركات وثورات غيرت مجرى الأوضاع السياسية في المنطقة، حيث قامت بعض الدول بالانقلاب على حكومتهم مثل مصر وسوريا والعراق، كانت لهذه الانقلابات دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية تمثلت في تغيير انظمة حكمها.

كانت ثورة 1962 في اليمن، متغيراً سياسياً حدث ضد نظام الائمة في اليمن خاصة الامام بدر بن احمد الذي لم يكن سياسته و نهج حكمه يختلف كثيراً عن سياسة والده و جده الامام يحيى، حيث سعى الى سياسة الاضطهاد والتعسف في ادارة سلطته، ولم يعد اهتماماً للتطور الحاصل في العالم وانما انقطع عن العالم الخارجي، حيث كانت المنطقة تشهد الى الانفتاح و التطور التي سبقتهم اليها دول الغربية.

كانت لهذه الثورة مواقف دولية متقلبة بين مؤيد ومعارض لها، وكانت هذه المواقف لها تأثير كبير على حركة الثوار ومدى قوتهم، لان الدول المعارضة لم تعترف بسلطة الثوار، ولم يكتفوا بذلك بل دعمت الجهات المعارضة لها، كما عملت المملكة العربية السعودية بدعم الموالين للامام بالمال والسلاح من اجل القضاء على سلطة الانقلاب باعتبارها تهديداً مباشراً لسلطتها في المملكة، بينما تدخلت مصر عسكرياً لدعم الضباط الثوار لتقوية نفوذهم باعتبارها رائدة فكرة التحرر من سلطات الملوك والائمة المستبدة.

**الكلمات الدالة:** الثورة، اليمن، الامام، عبد الله السلال، مصر، السعودية.

### المقدمة:

وبما يحقق الاستقرار ام انها ستؤدي الى مزيد من الفوضى والأرباك؟

4. هل كان الثورة في اليمن بمثابة تهديد على الانظمة الملكية الحاكمة في الوطن العربي؟

5. هل كان للثورة تأثيراً على المصالح الاجنبية في المنطقة؟

ثالثاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال محاولتها للإجابة عن الاسئلة المثارة في اعلاه، بغية الكشف عن طبيعة الثورة، ودرجة تأثيرها في الاحداث التي شهدتها المنطقة، وتحليلها، وعليه، فإن أهمية البحث تنصرف هنا الى توضيح دور الشعب اليمني في الثورة، والتدخلات الخارجية في اليمن، وكذلك توضيح مدى تأثير الثورة الى دول الجوار لها.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الغايات التالية:

1. التثبت من طبيعة الدور الذي لعبته الثوار اليمنيين من عملية التغيير السياسي في المنطقة، ليأتي بنتائج متوافقة مع الاهداف التي انطلق منها الثورة
2. الكشف عن طبيعة التدخلات الاجنبية والعربية في اليمن.

اولاً: مشكلة البحث:

تجسد مشكلة البحث بالكشف عن التناقض بين المواقف الدولية الاقليمية والغربية من ثورة اليمن 1962 من حيث الدول الداعمة والرافضة للثورة، وسعى كل منهم الى دعم طرف من أطرف الصراع مادياً ومعنوياً، حيث ان هذا الدعم كان لها تأثيراً على الوضع السياسي في المنطقة والوطن العربي خاصة، إذ ادى الى ظهور قطبين رئيسين: القطب الاول القطب الجمهوري بقيادة مصر حيث سعى استيراد فكرة التحرر من الانظمة الملكية الاستبدادية وتكوين فكرة انشاء الوحدة العربية. اما القطب الثاني فهو القطب الملكي بقيادة المملكة العربية السعودية، التي سعت الى الحفاظ على نظامها والانظمة الملكية في الوطن العربي.

ثانياً: أسئلة البحث:

1. هل ان ما يجري في اليمن من تغييرات على مستوى أنظمتها السياسية هو تعبير عن ارادة شعبية حرة؟
2. هل ان للدول الاقليمية كان لها الدور في الحراك الشعبي من حيث المساهمة فيه او التوقيت له؟
3. هل ستفقد عمليات الثورة على التغيير على مستوى الانظمة السياسية في اليمن الى تطبيق الديمقراطية

3. استخلاص النتائج المترتبة، سلبية كانت ام ايجابية بالنسبة الى الثورة اليمنية في عام 1962.
4. الاشارة الى المواقف الدولية، والتدخلات الخارجية على الثورة اليمنية.

خامساً: فرضية البحث

تتطلب البحث من فرضية مفادها، ان عمليات التحول السياسي في المنطقة وما ترتب عليها من تغيير على مستوى الانظمة السياسية العربية الملكية وهل كان للانظمة العربية الجمهورية دور مباشر، او غير مباشر، في صياغتها وأخراجها تحقيقاً لأهداف محددة.

سادساً: منهجية البحث

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والتحليلي السياسي، وفق ما تقتضيه الضرورات العلمية، فقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والتحليلي، والذي يعتمد على دراسة الاحداث والوقائع التي يمكن رصدها في مراحل تاريخية معينة.

سابعاً: هيكلية البحث:

اولاً: اولاً: الاوضاع السياسية في اليمن قبل ثورة 1962:

ثانياً: بواذر ظهور الثورة في اليمن:

ثالثاً: قيام الثورة بقيادة ضباط الاحرار:

رابعاً: موقف الدولي من الثورة:

اولاً: الاوضاع السياسية في اليمن قبل ثورة 1962:

شهدت الأسابيع الأخيرة من حكم الإمام أحمد اضطرابات واسعة في جميع أنحاء البلاد، حيث بدأ يفقد سيطرته على زمام الأمور، وازدادت المصادمات المسلحة بين قواته والقبائل الثائرة من جهة، وبينها وبين الطلاب من جهة أخرى، ومنذ آب 1962 قامت مظاهرات ومسيرات طلابية كبيرة في مدينة صنعاء والمدن اليمنية الاخرى<sup>(1)</sup>، استمرت على الرغم من مواجهتها بالرصاص من قبل قوات الشرطة وسقوط العديد من الطلاب قتلى وجرحى<sup>(2)</sup>. وفي تلك الاثناء توفي الإمام أحمد في 18 أيلول وأصبح ولي العهد محمد البدر إماماً لليمن واتخذ لنفسه لقب "المنصور بالله". وكان الإمام بدر يدرك حرج موقفه بسبب اتساع نطاق المعارضة، ومن ثم أعلن عزمه على القيام بالإصلاحات العامة في البلاد، واستنكاره سياسة والده القمعية<sup>(3)</sup>، وأصدر عفواً عاماً عن السجناء والمنفيين السياسيين وإلغاء الضرائب ونظام الرهائن، وزاد من رواتب الجيش، وأمر بإنشاء مجلس شورى من أربعين عضواً، وتشكيل مجالس بلدية منتخبة، وللإسراع في تنفيذ هذه المشاريع نصب نفسه رئيساً للوزراء، إلا أن هذه الإجراءات والوعود جاءت في وقت متأخر جداً<sup>(4)</sup>. فأعلن الإمام أنه سيعتمد السياسة نفسها التي اتبعها أبوه، وأنه سيستخدم القوة ضد أي شخص يحاول المساس بحكمه<sup>(5)</sup>. وفي الوقت الذي تهيأت فيه المعارضة للقيام بثورة شاملة في البلاد، ظهرت وجهة نظر دعا أصحابها إلى تأجيل تفجير الثورة حتى يصل الحسن<sup>(6)</sup> وباقي أفراد أسرة الأئمة الذين كانوا خارج البلاد، حتى يتم القضاء على جميع عناصر الحكم الإمامية، على حين فضل غالبية أقطاب المعارضة ضرورة الإسراع بإعلان الثورة خشية أن

يتفق البدر ومن يحيط به على التخلص من العناصر الثورية. وقد ظهر هذا بالفعل عندما تقرر في جلسة مجلس الوزراء مساء يوم 25 أيلول 1962 سحب جميع الأسلحة من تكتات الجيش، والقضاء على خمسة عشر ضابطاً وتصفية آخرين وإغلاق جميع المدارس العسكرية<sup>(7)</sup>.

ثانياً: بواذر ظهور الثورة في اليمن:

كانت التحركات لإعداد الثورة تجري على قدم وساق، فقبل قيام الثورة مباشرة، كانت هناك على الأقل أربع مجموعات مختلفة تعمل على الإطاحة بالعرش الإمامي، اثنان منها تقودها قبيلة حاشد وبكيل، واثنان يقودان الجيش بقيادة منظمة الضباط الأحرار<sup>(8)</sup>. وكان الموقف يتطلب من تنظيم الضباط الأحرار اختيار شخصية عسكرية بارزة، لها ماضٍ وطني تكون على رأس قيادتها، فقرر التنظيم الاتصال بعمود الجانفي<sup>(9)</sup> في الحديدة وعرض الفكرة عليه<sup>(10)</sup>، إلا أنه تحفظ على قبولها، وحذر من التسرع وطالب بالإعداد العسكري الكافي، والانتظار لحين عودة جميع أفراد الأسرة الحاكمة من الخارج، وخاصة الحسن، وعلى الرغم من تحفظاته أكد وقوفه مع الثورة، فتحولت أنظار التنظيم نحو عبد الله السلال<sup>(11)</sup>، غير أن عدداً من الضباط تحفظوا على اختياره وأعادوا ترشيح الجانفي<sup>(12)</sup>، فيما اقترح البعض أن اختيار أحد أعضاء التنظيم<sup>(13)</sup>. لكنهم أعادوا الكرة فأرسلوا جزيلان<sup>(14)</sup> وأحمد الرحومي<sup>(15)</sup> إلى الحديدة بهدف إقناع الجانفي، إلا أنه أصر على موقفه السابق<sup>(16)</sup>. وإثر ذلك، عقد اجتماع مشترك بين التنظيم وتجمع الأحرار حضره محمد عبدالله الفسيل، مندوباً عن المعارضة في الخارج، واختير فيه عبدالله السلال لقيادة الثورة آخذين بعين الاعتبار موقعه قائداً للحرس الملكي، وقائد فوج بدر، وقصر السلاح، وجبل النقم، مما فرض اختياره لقيادة الثورة<sup>(17)</sup>، وكلف عبد السلام صبرة بالاتصال به وإبلاغه برغبة الثوريين في تعيينه قائداً لها، وابدأ السلال موافقته باقتناع تام دون قيد ولا شرط<sup>(18)</sup>.

وبعد ذلك عقد اجتماع مشترك آخر، في غياب السلال، حضره عن الأحرار كل من علي عبد المغني، وحسين السكري، وناجي وصالح الأشول، وعبد الله عبد السلام صبرة. وحضر عن تجمع الأحرار عبد السلام صبرة وعقد اجتماع في داره، تحددت فيه ساعة الصفر وهي مساء يوم الأربعاء 25 أيلول عام 1962، وتم تكليف الملازم حسين السكري نائب قائد حرس البدر بقتل الإمام البدر عند خروجه من اجتماع مجلس الوزراء، في الوقت الذي يكون الضباط الأحرار في حالة الاستعداد لتحريك قواتهم للسيطرة على الموقف واحتلال الإذاعة والمراكز الحساسة في العاصمة، ومن ثم إعلان سقوط حكم الإمامة<sup>(19)</sup>. ويذكر أنه تم إبلاغ عدد من أبناء مشايخ القبائل وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي<sup>(20)</sup> التي كانت على اتصال دائم بالضباط الأحرار في وقت تنفيذ الخطة، إلا أن عبد الله الكرشمي أبدى تحفظه ولم يشارك فيها<sup>(21)</sup>.

ثالثاً: قيام الثورة بقيادة ضباط الاحرار:

وهكذا في مساء يوم 25 أيلول 1962 صوّب حسين السكري بندقيته الآلية إلى صدر الإمام بدر عند خروجه من الاجتماع، إلا أن بندقيته حشرت لطلقين فيها<sup>(22)</sup>، فأخفق في

مهمته، عندها تحرك الضباط وقوى الثورة في الساعة الثانية عشرة مساءً، وتضمنت الخطة:

1. محاصرة قصر البشائر مقر الإمام البدر، وضربه بالقنابل إذا رفض التسليم.
2. البدء بالسيطرة على جميع المواقع الاستراتيجية في كل من العاصمة صنعاء وتعز والحديدة.
3. السيطرة على الإذاعة، ومحاصرة قصر السلاح.
4. اعتقال جميع العناصر الرئيسية في النظام.

بدأ الضباط الأحرار في تنفيذ الخطة في 26 أيلول 1962<sup>(23)</sup>، وخاضت قوات الثورة معارك شديدة مع حرس البدر، رجحت فيها كفة الثوار بعد أن تمكنوا من دق قصر البشائر، وبعد اشتداد القصف اضطر البدر على إثرها الهروب متنكراً بزي الجنود من قصره مع جمع من أفراد أسرته وحرسه<sup>(24)</sup> فتمكن من الوصول إلى السعودية<sup>(25)</sup>، وكان عبدالله السلال قد أبلغ في فجر 26 أيلول بالثورة عن طريق عبد السلام صبره وطلب منه الالتزام بموقفه في تأييد الثورة وقيادتها، وبعد نجاح الثورة ذهب أحمد الرحومي مع مجموعة من الضباط لنقله من داره إلى مقر القيادة بعربة مدرعة، لكي يتولى رئاسة مجلس قيادة الثورة، وكان أول عمل قام به أن أصدر أوامره لحرس قصر السلاح بتزويد الثوار بذخائر الدبابات والأسلحة الأخرى<sup>(26)</sup>.

وبدأت الإذاعة برامجهما بالإعلان عن سقوط الحكم الإمامي وإقامة الجمهورية التي أطلق عليها أسم "الجمهورية العربية اليمنية"، وما إن انقضى يوم 26 أيلول حتى سيطر الثوار على جميع مرافق الدولة الحيوية في العاصمة وخارجها واعتقل معظم عناصر النظام السابق<sup>(27)</sup>.

وأشترك في ليلة الثورة ما يقارب من 33 شيخاً للقبائل لمناصرتها والدفاع عنها<sup>(28)</sup>. ومن بين الشخصيات العسكرية التي خططت للثورة، عبد الله السلال وعبد الله جزيلان وعلي عبد المغني وعبد اللطيف ضيف الله. وبعد الثورة مباشرة أعلن المشير عبد الله السلال نفسه قائداً عاماً للجيش اليمني وحكم البلاد هو وسبعة من الضباط، في هيئة عرفت باسم مجلس قيادة الثورة. وفي الوقت نفسه قام محمد عبد الواحد بإبلاغ القائم بالأعمال المصري بساعة الصفر لإخبار القاهرة بذلك<sup>(29)</sup>.

وفي 28 أيلول 1962، تشكلت وزارة جديدة في اليمن، وقبل ذلك بيوم واحد كان مجلس قيادة الثورة قد أعلن في إذاعة صنعاء بيان الثورة الأول، وسقوط حكم الأئمة وقيام النظام الجمهوري<sup>(30)</sup>، واختيار المشير عبدالله السلال رئيساً للجمهورية اليمنية ورئيساً للوزراء وقائداً عاماً للقوات المسلحة<sup>(31)</sup>، وإنشاء حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي، أساسه العدالة الاجتماعية وإحياء الشريعة الإسلامية الصحيحة، وإزالة البغضاء والأحقاد والفرقة، ودعوة جماهير الشعب إلى المشاركة في عملية البناء ومراقبة أجهزة الدولة والاهتمام بالجيش وبناءه على أسس حديثة، وإحداث ثورة ثقافية وتعليمية تقضي على مخلفات العهود البائنة التي عمقت الجهل والتخلف الفكري، وتشجيع الرأسمال الوطني وعودة المهاجرين<sup>(32)</sup>.

أما في المجال العربي فقد أكدت القيادة إيمان اليمن بالقومية العربية، وتعهدت بالعمل على تحقيق وحدة الشعب اليمني والوحدة العربية الشاملة في دولة عربية واحدة على أساس شعبي ديمقراطي، وشددت على أهمية التضامن العربي ودعم الجامعة العربية وزيادة فعاليتها<sup>(33)</sup>.

وفي المجال الدولي، تعهدت القيادة الالتزام بسياسة عدم الانحياز ومقاومة الاستعمار والتدخل الأجنبي بكافة أشكاله، والتقيّد بالمواثيق الدولية، وإقامة علاقات ودية مع الدول على أساس الاحترام المتبادل<sup>(34)</sup>.

لاقت الثورة استيشاراً من المواطنين الذين التفوا حولها، وبهذا دخلت البلاد مرحلة جديدة في حياتها على الأصدقاء السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة في ظل نظام جمهوري يهدف إلى تغيير أوضاع البلاد، ودفع اليمن باتجاه تحقيق أهداف الشعب وطموحاته في الوحدة والتحرر والعدالة الاجتماعية، ويسهم بفعالية وبطموح أكبر مع بقية أقطار الوطن العربي وقوى التحرر في العالم<sup>(35)</sup>. وفي 31 تشرين الأول 1962 أعلن مجلس قيادة الثورة دستوراً مؤقتاً يتألف من إحدى عشرة مادة لفترة انتقالية مدة خمس سنوات، يتم خلالها تهيئة قانون انتخابي ودستور دائم يقدم من قبل الحكومة ويترشح للتصويت عليه.

وخلال الأشهر القليلة التي تلت الحكومة الجديدة اتخذت عدة إجراءات مهمة من بينها إنشاء بنك وطني للإنشاء والتعمير لتمويل المشروعات الصناعية والتجارية، وزيادة رواتب ضباط الجيش وموظفي الدولة بنسبة تتراوح بين 100% و150% في 24 تشرين الثاني من العام نفسه<sup>(36)</sup>.

عمل الضباط الأحرار كل ما في وسعهم من أجل إزالة العقبات أمام التطورات التي لا تخدم الثورة، لذا شكلوا المحكمة العسكرية التي نظرت قضايا 600 شخص كانوا من القيايين في نظام الإمام<sup>(37)</sup>. وفي 27 أيلول 1962، تم القبض على رئيس المحكمة العليا في عهد الإمام (يحيى السمو) وإعدامه، وبعدها تمت محاكمة وزير الخارجية السابق حسن إبراهيم ومعاونيه عبد الرحمن أبو طالب الذي عرف بصداقته لأمريكا<sup>(38)</sup>.

كما أعلن راديو صنعاء في 4 تشرين الأول 1962 إعدام كل من محمد الشهام حاكم تعز ومحمد الوزير مدير الطيران وعبد الرحمن الشامي الحارس الخاص للإمام بدر بعد أن أدانتهم محكمة الشعب بالتزكيد بالشعب في عهد الحكم الإمامي، وبذلك وصل عدد المعدمين في هذا التاريخ إلى 21 شخصاً<sup>(39)</sup>.

وفي 6 كانون الثاني، صدر قانون للخدمة العسكرية، وتم إنشاء مجلس لشؤون القبائل، فضلاً عن إجراءات أخرى نحي بموجبها منتسبو طبقة السادة، المرتبطة بنظام الأئمة في اليمن، من المناصب الحكومية، وألغيت الضرائب المجحفة، ووضع المحاكم تحت إشراف ممثلي الشعب، وأممت أراضي وعقارات عائلة الإمام<sup>(40)</sup>.

كما التقى عبدالله السلال الرئيس اليمني بعد نجاح الثورة بأعضاء الهيئات الدبلوماسية<sup>(41)</sup>، وشرح لهم مغزى ما حدث وأهدافه وأسبابه، وحثهم على إقناع حكومات بلادهم من أجل مساندة الجمهورية الفتية. كذلك طمأنهم من جانبه على أن الجمهورية تلتزم بمواثيق هيئة الأمم المتحدة، وتلتزم أيضاً بكل المعاهدات المبرمة سابقاً<sup>(42)</sup>.

ومن أبرز المشكلات التي واجهت الثورة منذ اليوم الأول، محاولات القوى المضادة من التجار ورجال الدين صرف الأنظار عن برامج الثورة الإصلاحية، وتضليل القبائل الأمانة بدفعها إلى القتال دفاعاً عن مصالحهم التي تضررت من قيام الثورة، فكان على الثورة أن تعمل على حماية هؤلاء الأبرياء حتى لا يكونوا وقوداً لنيران ثورة مضادة. وكان على الثورة أيضاً أن تعد سلاح الفرقة والفتنة الذي حاول الإمام أن يفرق به الشعب ويمزقه لكي يضمن بقاءه، وسعت الثورة بكل الوسائل لكي ترتفع بكل يمني على مستوى الانقسام. ولقد واجهت الثورة فئة الطامعين، وحرصت منذ أن تسلمت مقاليد الأمور على رفع المرتبات لكي تحقق لأصحابها وسائل الحياة المعقولة.

وبذلك نجح التيار الثوري في اليمن في اكتساح كل الذين يحقدون عليه ويتصورون أن الثورة هي عملية إسناد مناصب ووظائف لبعض الأشخاص، واستطاعت الثورة بحق أن تحدث انقلاباً هائلاً في الشعب اليمني في ظل العهد الجمهوري، ولأول مرة أصبح الشعب اليمني سيداً لنفسه ومصيره.

#### رابعاً: موقف الدولي من الثورة :

##### 1. موقف المملكة العربية السعودية من الثورة:

كانت العلاقات اليمنية السعودية تسير بشكلها الطبيعي حتى عام 1922، ففي هذه السنة تعرضت القوات السعودية لقافلة حجاج يمنية وأبادتها ظناً منها بأنها قوات أرسلت لنجدة الشريف حسين ملك الحجاز آنذاك، وعلى الرغم من اعتذار الحكومة السعودية وإبداء أسفها<sup>(43)</sup>، فإن الحادث أدى إلى تردي العلاقات بينهما، وساءت أكثر عندما وضع الملك عبد العزيز إقليم عسير عام 1926 تحت الحماية السعودية، ولأجل ذلك أرسل وفداً إلى صنعاء عام 1927 للتفاوض حول الإقليم، وقد أخفق وفد البلدين في الوصول إلى صيغة اتفاق لتحديد ملكية الإقليم الذي ادعى كل منهما حقه فيه<sup>(44)</sup>. واستمرت المفاوضات إلى عام 1931 دون التوصل إلى حل يرضي الطرفين، وعندما قرر الإمام يحيى إرسال قواته للسيطرة على جبل العرو والمناطق المحيطة به، لكن بمقتضى المفاوضات التي استؤنفت تم التوصل إلى عقد معاهدة للصدقة وحسن الجوار في العام نفسه، وتخلي السعوديون بموجبها عن مطالبتهم بجبل العرو. غير أن هذه العلاقات لم تستمر طويلاً بسبب ثورة (ابن رفادة) ضد الملك عبد العزيز في شمال الحجاز، والتجائه إلى اليمن واتخاذ ميناء الحديدة مركزاً لنشاطه المعادي لحكم عبد العزيز، وقد رفض الإمام تسليمه للسعوديين، واكتفى بالتعهد بمنع أي نشاط معادٍ لهم<sup>(45)</sup>.

وما لبث التوتر أن تجدد بين الجانبين بعد أن التجأ الادريسي إلى اليمن وإخفاق حركته ضد حكم الملك عبد

العزیز، وسيطرة قوات الإمام على منطقة نجران، لهذا اعترضت السعودية ورفضت إقرار تبعيتها لليمن، واقترح أن تصبح منطقة حياض بين البلدين، وعندما رفض الإمام ذلك حشد الملك عبد العزيز قواته مطالباً بالالتزام بتطبيق النقاط التالية:

1. التفاوض من أجل تثبيت الحدود بين البلدين بمعاهدة.

2. حياض منطقة نجران.

3. تسليم الادارسة الذين هربوا إلى اليمن بعد إخفاق حركتهم ضد الملك عبد العزيز<sup>(46)</sup>.

وفي مطلع عام 1934، عقد الجانبان مفاوضات لم تسفر عن أي اتفاق، وعندها بدأت الحرب بينهما في 5 نيسان/إبريل وذلك بعد أن أُنذر الإمام بضرورة إرجاع إقليم عسير، فتقدمت القوات السعودية في خطين: الأول توغل عبر منطقة تهامة واحتل ميناء الحديدة، والثاني توغل داخل اليمن وجوبه بمقاومة شديدة من قبل قوات الإمام التي يقودها ولي العهد أحمد بن يحيى. واضطر الإمام يحيى إلى وقف القتال والاستجابة لمطالب الملك عبد العزيز، فدخل البلدان في مفاوضات انتهت بعقد معاهدة الطائف في 19 حزيران/يونيو 1934<sup>(47)</sup>.

وفي السنة نفسها، وقع الإمام معاهدة مماثلة مع الحكومة البريطانية بهدف تسوية مشكلات الحدود بين اليمن والمحميات التي كانت قد رسمت في عام 1904 من قبل السلطات العثمانية والبريطانية، إلا أن الإمام يحيى رفض الاعتراف بها بعد حصول اليمن على الاستقلال عام 1918. وقد استمرت مشكلات الحدود إلى حين عقد معاهدة يمنية-بريطانية في 11 شباط/فبراير 1934<sup>(48)</sup>. ومع أن هذه المعاهدة لم تنه مشكلات الحدود والنزاعات المتعلقة بها تماماً، إلا أنها كانت خطوة في هذا الاتجاه<sup>(49)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن العناصر الوطنية اليمنية انتقدت الإمام يحيى بشدة لتوقيع هاتين المعاهدتين، واتهمته بالتنازل عن أراضي اليمن لجار في الشمال والجنوب<sup>(50)</sup>.

وفي ضوء علاقات الماضي بين البلدين، تدخلت المملكة السعودية لإجهاض ثورة اليمن وساقته مبررات للتدخل يمكن تلخيصها في نقاط عدة منها:

أولاً: مساندة الملكيين كرد فعل على التدخل المصري المباشر في الشؤون اليمنية الداخلية ووصول القوات المصرية إلى اليمن بعد يومين من قيام الثورة<sup>(51)</sup>، بهدف التحكم في اليمنيين، وتهديد كيان البلد والاستيلاء عليه وتحطيمه، لذلك وضعت السعودية رغباً عنها في وضع يحتم عليها الدفاع عن النفس<sup>(52)</sup>.

ثانياً: الاتفاقيات المبرمة بين السعودية واليمن في عهد الإمام تفرص على السعودية الدفاع عن اليمن ضد أي عدوان خارجي، لذلك عدت السعودية تدخل القوات المصرية عدواناً خارجياً، ومن تلك الاتفاقيات اتفاقية الطائف عام 1934، وميثاق جامعة الدول العربية عام 1945، وميثاق أمن جدة عام 1956<sup>(53)</sup>.

ثالثاً: تخوفت السعودية من التدخل المصري في اليمن لاسيما أن مصر تتبع خطة التوسع والسيطرة تحت ستار الوحدة طوراً والاتحاد طوراً آخر والاشتراكية طوراً ثالثاً، وهو أسلوب كانت مصر تتبعه من أجل السيطرة على الأقطار العربية<sup>(54)</sup>.

ولكن هذه المبررات لم يكن لها أساس من الصحة، لأن المملكة العربية السعودية كانت تخاف من امتداد شرارة الثورة إلى داخل أراضيها والتأثير على نظام حكمها، لهذا تعاملت مع تدخل مصر وقواتها العسكرية مبرراً للقضاء على الثورة، وخير دليل على هذا الكلام ثورتا 1948 و1955 كما سبقنا الإشارة آنفاً.

وفي هذا الخصوص، أعلن الأمير فيصل أن السعودية "ليس لها أي مطامع في اليمن سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، وعندما تعرضت اليمن للحوادث الأخيرة توقفتنا عن التدخل أملاً بأن يترك الأمر إلى أبناء اليمن يقررون مصيرهم، ولكن تدخل القوات المصرية دفعنا للتدخل، وإن هناك اتفاقية تربط بين هذه البلاد وحكومات جلالته الإمام اليمن، وإن القانون الدولي يقضي بأنه مادامت الدولة قائمة فحقها هو القائم ولا يحق أن تثور عليه زمرة من أبناء شعبه، بناء على هذا المبدأ واتباعاً للعرف الدولي المعروف عن الدولة الشرعية في اليمن"<sup>(55)</sup>.

رابعاً: تخوفت السعودية وقلقت من امتداد الفكر الماركسي إلى المنطقة، وخاصة في اليمن، لهذا اجتمع الأمير فيصل مع (دين راسك)، وزير الخارجية الأمريكية، وشرح له خطورة المد الشيوعي في اليمن وتأثيره على المصالح الأمريكية والبريطانية البترولية في الخليج العربي<sup>(56)</sup>، بعد أن أقامت روسيا ميناء الحديد الجديد، ومدت الصين الطريق المؤدي إليه<sup>(57)</sup>. لذا كانت المقاتلات الأمريكية تقوم بالطيران فوق السعودية لطمأنه آل سعود بأن أمريكا لن تتخلى عن النظام السعودي<sup>(58)</sup>.

ومن ناحية أخرى، شكلت خلافات الحدود توتراً دائماً بين السعودية واليمن وحروباً خاصة في عام 1934، ووقعت بينهما معاهدة صلح (الطائف) توقفت على إثرها الحروب بينهم، غير أن أحداً لم يتوقع اختلاف موقف السعودية المعادي لليمن وآل حميد الدين والتغير المفاجئ خاصة بعد ثورة 1948، عندما ذهب وفد من القادة الجدد إلى السعودية ينشد الأمن للثورة من جارة الشمال، لكن ابن سعود قام بطردهم من هناك، وأكثر من ذلك قام باحتجاز وفد الجامعة العربية أثناء هبوطه في مطار مكة، وكان الثوار قد دعوا الجامعة لأن تشهد من خلال مندوبيها استقرار الأوضاع في اليمن<sup>(59)</sup>.

على كل حال، وجد السعوديون أنفسهم أمام تيار تحرري جارف لا يستطيعون الصمود أمامه، وأن لهيب الثورة في اليمن لا بد أنه سيمتد إلى السعودية ذاتها فيطيح بحكمهم، خاصة أن آل سعود لم يكونوا أقل ظلماً من آل حميد الدين، حيث كان الشعب السعودي يعاني من الطغيان والاستبداد وقاسى الويلات من الأسر الحاكمة، وكثيراً ما زج بالأحرار في السجون وإعدام بعض منهم ونفي خارج البلاد كل من كان له ميل تحرري<sup>(60)</sup>.

وعلى هذا، وقفت المملكة العربية السعودية ضد النظام الجمهوري في اليمن منذ اليوم الأول للثورة وسخرت أجهزة إعلامها للنيل من الثورة وتوجيه نداءاتها إلى الشعب اليمني للوقوف ضد النظام الجمهوري والإطاحة به<sup>(61)</sup>، وهيأت السعودية كل الإمكانيات الكفيلة بتجميع القوى المناوئة لضرب الثورة اليمنية<sup>(62)</sup>، ورداً على ذلك قامت الجماهير اليمنية الغاضبة بمهاجمة مبنى المفوضية السعودية في تعز، مما أدى إلى تآزم العلاقات بين الدولتين، واحتجت الحكومة اليمنية في أول تشرين الأول /أكتوبر 1962 لدى حكومة السعودية على موقف وسائل إعلام المعادي للثورة اليمنية، كما أغلقت المفوضية السعودية في اليمن وطلب إلى القائم بالأعمال السعودية مغادرة اليمن<sup>(63)</sup>.

وفي تلك الأثناء، قام عم الإمام المخلوع الأمير حسن الذي كان مندوب اليمن في الأمم المتحدة في 5 تشرين الأول 1962 بإعلان تشكيل حكومة منفي في جدة بعد انضمام عدد كبير من آل حميد الدين إليه ونصب نفسه إماماً<sup>(64)</sup> وبعد ذلك استطاع الإمام بدر الخروج من اليمن بمساعدة بعض من أعوانه والتوجه إلى السعودية التي أصبحت ملاذ الأمن<sup>(65)</sup>، وبهذا أصبح الإمام بدر هو الإمام الشرعي بدل عمه الحسن، بتأييد من حكومة السعودية التي لم تعترف بالنظام الجديد في اليمن (الجمهورية) مع دول أخرى مثل بريطانيا وسلطنة عمان، كما أعلنت إذاعة جدة مرسوماً ملكياً حددت فيه موقفها من الثورة اليمنية، وعدم اعترافها بهذا النظام، ووقوفها مع آل حميد الدين حتى يستعيدوا العرش الملكي في اليمن<sup>(66)</sup>. وكانت المملكة تعارض مبدأ تدخل مصر في شؤون اليمن، وسعت إلى إسقاط حكومة الثورة في اليمن، كما قامت السعودية بتوحيد صفوفهم لمواجهة النظام الجديد، وقدمت لهم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي. وعند ذلك بدأت الأموال تصل إلى رجال القبائل، كما تم تجنيد اليمنيين العاملين في السعودية بالقوة<sup>(67)</sup> أو بالإغراء المادي للعمل في صفوف الملكيين وإرغامهم على محاربة الثورة<sup>(68)</sup>.

ومع مرور الأيام، بدأت مشكلات النظام الجمهوري في المناطق الشمالية تزداد وتتفاقم<sup>(69)</sup>، وعمل الملكيون على اضطراب في الوضع الأمني، واستولوا على مناطق مهمة في صعدة، والجوف في الشمال من اليمن وحريب ومأرب في الشرق. واستطاع الجمهوريون بعد ذلك استعادة هذه المناطق بمساعدة القوات المصرية بعد معارك دامية سقط فيها شهداء من اليمنيين والمصريين مثل قائد التنظيم علي عبد المغني<sup>(70)</sup>. الذي كان استشهاداه وغيابه خسارة كبيرة لتنظيم الضباط الأحرار. وبهذا انهارت جبهة الملوك وأمرت قيادة الثورة بوقف العمليات العسكرية، بعد نجاح الثورة في القضاء على قوات السعودية والحسين وتطهير مناطق الحدود من أعوان الإمام<sup>(71)</sup>. ولكن ما لبثت السعودية أن قامت بمحاولة أخرى من أجل النيل من الثورة اليمنية، لذلك صرح "الدكتور عبد الرحمن البيضاني" نائب القائد العام ونائب رئيس مجلس الوزراء في حكومة الثورة، في بيان رسمي بأن القوات اليمنية سوف تهاجم المملكة إذا لم تقم بوقف دعمها للملكيين، والكف من محاولات التحريض ضد الثورة<sup>(72)</sup>. وصرح البيضاني أيضاً بأن قيادة الثورة

سوف تحرر الأراضي التي احتلتها السعودية في زمن الأئمة (نجران والعسي)، وأن قيادة الثورة مصررة وساعية إلى إرجاع هذه الأراضي إلى اليمن<sup>(73)</sup>.

كان الموقف السعودي هذا نابغاً من أن الإطاحة بنظام الأئمة في اليمن وتغييره إلى نظام جمهوري على نمط النظام المصري، يعني خروج اليمن من الحظيرة الملكية ويمثل تهديداً للزعامة السعودية، وأن نجاحه هذا يؤثر في استقرار السعودية جراء احتمال تسريب مفعوله إليها<sup>(74)</sup>، وتخوف آل سعود من احتمال تحول اليمن بعد الثورة إلى قوة تجبرهم على إعادة ترسيم الحدود بين البلدين من جديد لاسيما في الجنوب<sup>(75)</sup>، كما كانت المملكة تنظر إلى مساندة مصر السريعة للثورة بأن عبد الناصر يريد أن يجعل من اليمن قاعدة لتعزيز نفوذه في منطقة شبه الجزيرة العربية للإطاحة بالنظام السعودي والسيطرة على مصادرها الهائلة في البلاد<sup>(76)</sup>، ولكن عبد الناصر كان يهدف إلى تكريس الوحدة ونشر الفكر القومي أكثر من استغلال الموارد النفطية، ويسعى إلى إنشاء دولة عربية موحدة وقوية. ومما زاد من مخاوف آل سعود، أن قادة الثورة قطعوا العلاقات الدبلوماسية معهم، ووقفوا إلى جانب مصر في مهاجمة نظام الحكم السعودي إعلامياً<sup>(77)</sup>.

ولم تكتف السعودية بإجراءاتها هذه لمواجهة الثورة اليمنية، وإنما باشرت اتصالاتها منذ اليوم الأول للثورة مع الولايات المتحدة الأمريكية تحسباً للتطورات المحتملة، لأن الحكومة السعودية أدركت خطورة الموقف على واقعها الداخلي، لذا لجأت إلى الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(78)</sup>. وفي هذا الخصوص، التقى الأمير فيصل بوزير الخارجية الأمريكي دين راسك في 13 تشرين الأول 1962 للتنسيق في مواجهة ثورة اليمن<sup>(79)</sup>. وفي اليوم التالي، التقى بالرئيس الأمريكي جون كينيدي للتباحث معه بشأن المساعدات التي يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة للسعودية لمواجهة ثورة اليمن، إلا إن الرئيس الأمريكي رد قائلاً: "إن المساعدات العسكرية الأمريكية لن تقدم إلا في حالة تعرض السعودية لاعتداء عسكري مسلح، وإن الولايات المتحدة لا تتدخل في شؤون اليمن الداخلية"<sup>(80)</sup>، وأضاف قائلاً: "إننا لسنا مستعدين للضغط على عبد الناصر، وإن الطريقة المثلى بالنسبة إلى السعودية هي المباشرة بشكل كثيف بالعمل على تحقيق التحديث والتنمية"<sup>(81)</sup>.

## 2. موقف مصر من الثورة اليمنية:

أما موقف مصر من الثورة، فقبل أن نتحدث عن تدخلها بناء على طلب الثوار لمساندتهم ضد التحديات والأخطار التي أحاطت بهم من جانب الملكيين وأعاونهم تجب الإشارة إلى علاقات مصر باليمن قبل قيام الثورة اليمنية عام 1962.

يمكن القول إن طبيعة العلاقات المصرية اليمنية كانت في إطار محدود وتقليدي حتى قيام الثورة المصرية عام 1952 ثورة (22 تموز 1952). فمنذ عودة الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا من اليمن عام 1841 وحتى قيام الثورة المصرية، كانت العلاقات بين الدولتين علاقات تقليدية لم يحدث أن تعرضت لأي خلاف أو تدهور، ويبدو أن مصر كانت ترى ضرورة دعم حكم الإمام بعد قيامه بوضع خطة سياسية ناجحة ضد تصاعد القوة السعودية، مع أنها التزمت جانب الحياد في الحرب اليمنية-السعودية عام 1934 لعدة اعتبارات منها، أن

مصر كانت في ذلك الوقت قد اعترفت بالمملكة العربية السعودية، وكان الرأي العام العربي يؤيد الملك عبد العزيز بن سعود من جهة أخرى، وأخيراً أن مصر لم تكن مستقلة في سياستها الخارجية، لكن بريطانيا كانت مسيطرة على السياسة الخارجية بسبب استعمارها لمصر في تلك الفترة التاريخية. كما وفتت مصر مع حكومة الإمام أحمد موقفاً إيجابياً في ثورة عبدالله الوزير عام 1948<sup>(82)</sup>، ذلك أن سلطة مصر كانت سلطة ملكية، وكان الملوك دائماً يحافظون على علاقاتهم الملكية مع العوائل الأخرى ومع الدول الأخرى الملكية حفاظاً على سلطتهم وعروشهم.

وبعد قيام الثورة في مصر عام 1952 التي أطاحت بالنظام الملكي وأعلنت النظام الجمهوري، تغيرت سياسة مصر وتبنت شعار "القومية العربية"، وأخذت على عاتقها مسئولية تحقيق هذا الشعار القومي، وفتحت الأبواب لكل الحركات الوطنية وسخرت كل وسائل الإعلام الضخمة. ووجدت معظم القوى اليمنية التي هربت من بطش حكم الإمام إلى مصر أن خطوة الثورة المصرية كانت خطوة متقدمة بالنظر إلى ما كان عليه الحال في فترة الحكم الملكي بمصر، حيث كان اليمنيون اللاجئين إلى مصر في ذلك الوقت محرومين من حق اللجوء السياسي، ولا شك أن وجود اليمنيين في مصر من شأنه أن يشكل ضغطاً على الإمام أحمد خاصة أن ثورة مصر كانت من الثورات الرائدة في المنطقة ضد القوى الاستعمارية وأعاونها المحليين والملوك، وكانت تجسداً لمراحل النضال، ومن ثم كان من الطبيعي أن تقوم مصر بتشجيع الحركات الوطنية في المنطقة العربية، وأن تساند الوطنيين في حركاتهم ضد الاستعمار والتخلف. وكان جمال عبد الناصر يقود حملة مركزة ضد أعداء الثورة العربية، والخصام على أشده بينه وبين حلف بغداد الذي ارتبط به النظام الملكي في العراق، وتمكن عبد الناصر من جر الإمام أحمد والملك سعود في عام 1956 إلى عقد ميثاق جدة العسكري الثلاثي ليكون مضاداً لحلف بغداد<sup>(83)</sup>.

وأكثر من هذا، فإن الإمام أحمد طلب الانضمام إلى الوحدة المصرية-السورية (اتحاد الدول العربية) عام 1958، وقد قبل عبد الناصر طلبه ذلك نظراً إلى ضعف الحركة السياسية المناهضة لحكم الإمام أحمد في تلك الفترة، خاصة بعد حركة 1955 ورغبة عبد الناصر في معاونة اليمنيين وإخراجهم من العزلة المظلمة والعمل على اختراق الأسوار المنيعه التي أحاط الإمام أحمد بها اليمن، بالرغم من أن عبد الناصر كان يدرك تماماً مدى صعوبة تقبل الإمام أحمد لاتحاد ذي طابع ثوري، وأن من الصعب اقتحام العزلة التي فرضها على الشعب اليمني وإحداث أي تغير في المجتمع.

ولكن كان هدف عبد الناصر من وراء ذلك، هو اعتراض سبيل الاستعمار الذي كان يعمل في ذلك الوقت من أجل إقامة (الاتحاد الهاشمي) بين العراق والأردن الذي كان الغرض من تأسيسه أن يكون موجهاً ضد الوحدة المصرية-السورية<sup>(84)</sup>. كما أن ربط الإمام أحمد باتحاد الدول العربية يحقق المصلحة المصرية أكثر من عدم ربطه، ذلك أن مصر إذا لم تضم اليمن إلى الوحدة تصبح اليمن لقمة سائغة لآل سعود الذين كانوا يتآمرون على جمهورية مصر منذ يومها الأول، وأنها خطوة قد تفتح طريقاً للحضارة لكي تدخل اليمن في ركب

التقدم، وأنها قد تخفف الضغط على العناصر الوطنية في اليمن<sup>(85)</sup>.

وبذلك أراد عبد الناصر أن يحقق من وراء دخول اليمن في هذا الاتحاد عدة أهداف مجتمعة، لكن طبيعة الرجعية تتغير باستمرار وتكون لها مطامع واضحة، وسرعان ما ظهرت نوايا الإمام أحمد ورغبته في الانضمام إلى الاتحاد لتأمين نفسه من القاهرة وحماية ظهره من سياط الثورة العربية وغلقت أفواه المعارضة اليمنية الموجودة في مصر، والدليل على ذلك عدم مشاركة اليمن في أي اجتماع للمجلس الأعلى للاتحاد سواء في القاهرة أو في الحديدة التي تم اختيارها لتكون مقر الاتحاد، ولم يقيم الإمام بتنفيذ أي بند من بنود الاتحاد<sup>(86)</sup>.

وبدأت تتكشف مناورات الإمام السياسية وتصديه لمصر عندما استغل حركة الانفصال في 28 أيلول 1961 بين مصر وسوريا، وأخذ ينشر قصيدته التي هاجم فيها الوحدة وثورة عبد الناصر الاجتماعية. وذكر جمال عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه في 16 تشرين الأول 1961 بعد الانفصال "أنه وقع ضحية وهم خطير، فقد كنا دائماً نرفض المصالحة مع الاستعمار ولكننا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية، وأنه لا بد من محاربة الاستعمار في قصور الرجعية وأن نقاتل الرجعية في أحضان الاستعمار"<sup>(87)</sup>. ويلاحظ أن عبد الناصر فضّل عدم الدخول في صراع مكشوف مع الإمام أحمد لإشاعة جو من الطمأنينة والثقة بينه وبين الحكم الإمامي، وظلت العلاقات ودية نوعاً ما حتى قيام الثورة اليمنية في أيلول 1962<sup>(88)</sup>.

إن فكرة قيام الجمهورية في اليمن والإطاحة بالنظام الملكي قد نمت وترسخت بعد قيام الثورة المصرية في 1952، ومن الصعب التحدث عن ثورة اليمن بمعزل عن دور وتأثير الثورة المصرية. ولو نظرنا إلى الواقع قبل قيام الثورة بمدة قصيرة، لوجدنا أن هنالك اتصالاً بين قادة المعارضة في داخل اليمن مع المعارضين اليمنيين اللاجئين في مصر، وكانت القاهرة تشعر بذلك، وعندما تأكد للضباط الأحرار أن القاهرة قررت أن تدعم الثوار دعماً كاملاً، شريطة نبذ العناصر الرجعية المحلية وعدم الاستعانة بالسعودية، تم إبلاغ القاهرة رسمياً بخطة الثورة، وجاء رد عبد الناصر يحمل وعداً قطعياً بدعم الثورة فور قيامها ومساندتها ضد أي تدخل خارجي من القوى الرجعية والأجنبية الاستعمارية<sup>(89)</sup>.

كانت مصر أول دولة عربية تعترف بالنظام الجمهوري في اليمن في 28 أيلول 1962 بعد قيام الثورة بيومين<sup>(90)</sup>، كما أعلنت استعدادها لتقديم المساعدة الضرورية<sup>(91)</sup>، وأرسلت إلى صنعاء على وجه السرعة طائرة مصرية تقل قادة المعارضة اليمنية الموجودين في مصر<sup>(92)</sup>، حيث بعث عبد الله السلال ببرقية إلى عبد الناصر يشير فيها إلى قيام الثورة وتخلص اليمن من الحكم الاستبدادي والرجعي، ورد عليه عبد الناصر بالتهنئة وأن جمهورية مصر تتابع بكل اهتمام وعناية التطورات والأحداث في اليمن<sup>(93)</sup>، وأن اعتراف مصر بالثورة اليمنية ساعد على تقويتها وفرض وجودها في الجزيرة العربية والوطن العربي<sup>(94)</sup>، خاصة أن مصر كانت على علم بقيام الثورة في اليمن، وهي الدولة الوحيدة التي وقفت إلى جانب الثوار عند قيام الثورة ودعمتها وشجعته واصلت بتنظيم

"الضباط الأحرار" الذين قادوا الثورة، وكان عبد الواحد القائم بأعمال السفارة المصرية في صنعاء إحدى أدوات هذا الاتصال<sup>(95)</sup>، وعندما تم تعيين عبد الله السلال رئيساً للجمهورية اليمنية أرسل برقية لجمال عبد الناصر<sup>(96)</sup> يخبره فيها بقيام الثورة ونجاحها وتأسيس الجمهورية اليمنية بعد القضاء على النظام الاستبدادي الرجعي، ورد عبد الناصر ببرقية يهنئه فيها، وكان هذا أول اتصال بين الثوريين ومصر بعد قيام الثورة<sup>(97)</sup>.

ونظراً إلى تقديرات الثوار لما سوف تواجهه الثورة من أخطار القوى الاستعمارية وبعض الأنظمة العربية، وأنهم لن يكفوا أيديهم عن إيذاء الثورة اليمنية، وخاصة أنه لم يكن بإمكان قوى الجمهورية الوليدة أن ترسخ بعد أقدامها وتواجه تلك القوى سواء من داخل اليمن أو خارجها، استعانت بالقوى التقدمية العربية في جمهورية مصر، وهكذا تدفقت القوات المصرية وسارعت إلى تقديم العون ومساندتها العاجلة<sup>(98)</sup>.

ولو تساءلنا عن دوافع مصر من التأييد العسكري لثورة اليمن، لوجدنا أن هناك وجهين من الدوافع الوجه الأول: كان يشكل عامل جذب وتبرير لحكومة عبد الناصر لكي تتجاوز حد التأييد المعنوي إلى إرسال قوات مصرية وتحمل أعباء اقتصادية وبشرية تؤثر على حالة مصر والجبهة الإسرائيلية. واستند أنصار التدخل في اليمن إلى أن للناصرية أصدقاء يشكلون جبهات معارضة في حكم العراق ضد عبد الكريم قاسم، وسوريا لمناواة الانفصاليين، وفي الأردن ضد الملك حسين. وإذا تقاعست مصر عن بذل التضحيات لإنقاذ الثورة، فإن ذلك سيضعف مركز عناصر المعارضة المشار إليها.

والوجه الثاني: كان من شأنه أن يجعل المسؤولين في مصر يترددون في المغامرة بإرسال قوات إلى اليمن. وكما هو معروف، فإن قرار التدخل في اليمن أثار انقساماً بين أعضاء مجلس الرياسة الذي تشكل حينذاك من بقية الضباط الأحرار. وقد أدرك معارضو التدخل العسكري مدى الصعوبات التي ستواجهها القوات المصرية، غير أن أنصار التدخل توقعوا أن استخدام سلاح الطيران سيكفي لكسر شوكة الملكيين، وشيئاً فشيئاً وجدت الحكومة المصرية نفسها مضطرة إلى إرسال مزيد من المساعدات من مختلف أنواع الأسلحة، وكذلك الصعوبات الناجمة من عدم وجود خرائط طبوغرافية مفصلة لليمن<sup>(99)</sup>.

وتم توقيع اتفاقية "الدفاع المشترك"<sup>(100)</sup> بين الجمهورية اليمنية وجمهورية مصر في 11 تشرين الثاني 1962، من قبل عبد الله السلال رئيس اليمن عن الطرف اليمني وعن الجانب المصري أنور السادات<sup>(101)</sup>، وبمقتضى هذه الاتفاقية تشكلت قيادة مشتركة يصبح بموجبها أي اعتداء مسلح على أي دولة منهما اعتداء على الدولة الأخرى، وتم تأليف مجلس أعلى ومجلس حربي بينهما لتنسيق خططهما الحربية<sup>(102)</sup>.

وفي حديث صحفي أدلى به أنور السادات عضو مجلس الرياسة المصري في صنعاء قال: "إن جمهورية مصر ستقف بكل إمكاناتها مع الشعب اليمني ضد أي عدوان أياً كان مصدره، وذلك طبقاً للدفاع المشترك، وقال إن ثورة اليمن قد تدعمت واستقرت، وسيكون لانتصارات الثورة الشعبية في اليمن أثر في إنهاء بقية النظم الرجعية في البلاد العربية"<sup>(103)</sup>، وفي 14 تشرين الأول 1962 رجع إلى مصر كل من أنور

السادات وكمال الدين رفعت عضوية مجلس الرياسة مقدمين تقريراً مفصلاً عن الثورة واليمن إلى عبد الناصر بعد زيارتهما إلى صنعاء، وتفقدتهما للأوضاع والثورة والشعب اليمني<sup>(104)</sup>.

وقد فوجئت الدوائر الملكية بهذا الاتفاق الذي جعلها تصاب بالذعر الشديد من نتائجه، وشعرت بالخطر الزاحف إلى بلدانهم من اليمن ومن ضرورة العمل على مواجهة هذا الخطر الذي لم تضعه في الحسبان. فقد أعلنت مصر على الملأ أن ذهاب القوات المصرية إلى اليمن ليس عملاً موجهاً ضد أحد، وإنما ذهباً من أجل مساعدة الجمهورية الوليدة وليس لمصر مطامع في الجزيرة العربية<sup>(105)</sup>، وصرح عبد الناصر قائلاً: "كان هناك الأعداء الثلاثة للثورة يناوشون ويقومون بالغارات على الحدود بكل الأساليب لتشتيت جهده ثم التقدم بعد ذلك إلى تحطيمه قبل قوات الأوان منهم، منهم العدو الأول وهو الاستعمار، والعدو الثاني هو إسرائيل والصهيونية العالمية، والعدو الثالث هو الرجعية العربية"<sup>(106)</sup> الذين يشكلون خطراً على الأمة العربية.

وبدأت الإمدادات المصرية تتدفق عبر ميناء الحديدة، ووصلت قوات المظلات المصرية وقوات نظامية فلم تمض أيام حتى بلغ عدد الجنود المصريين في اليمن نحو ألف جندي، وازداد حتى ألفين في نهاية تشرين الأول<sup>(107)</sup>، وقبل نهاية عام 1962 كان يوجد نحو 20 ألف جندي مصري وخبير في اليمن، وكان هناك جسر بحري بين ميناء الأدبية في السويس والحديدة يحمل الجنود والمعدات العسكرية<sup>(108)</sup>، ولكن المشكلة الرئيسية التي واجهت القوات المصرية في اليمن تمثلت في عدم وجود خرائط طبيعية لليمن، والأغرب من ذلك أن القيادة في مصر لم تستعن بمعلومات وخبرة القادة والبعثات العسكرية المصرية السابقة في اليمن، فعندما وصلت أخبار الثورة في اليمن عرض كمال أبو الفتوح الذي أصبح محافظاً للقليوبية خدماته ولكن أحداً لم يتصل به<sup>(109)</sup>. كما شاركت القوات المصرية مع القوات اليمنية في صد محاولات غزوات الملكيين في (جيزان وبيحان)<sup>(110)</sup>.

لذا جاء التدخل المصري في اليمن لإنقاذ الثورة اليمنية في ظروف صعبة للغاية كانت تمر بها مصر وعبد الناصر، وعقب الانفصال بين مصر وسوريا، وما أدى إليه من عزلة تامة عن المجتمع العربي<sup>(111)</sup>، وكانت هذه النكسة مدبرة لصالح الاستعمار والقوى الرجعية وقوى الثورة المضادة حتى لقد اعتقدت هذه القوى أن نكسة الانفصال ستعقبها نكسات أخرى، والهدف الكبير الذي كان يسعى إليه الاستعمار هو أن تنكمش كل دولة عربية في حدود دولتها<sup>(112)</sup>، ولم تكن لمصر علاقات طيبة إلا مع لبنان والكويت وظلت تتعرض لهجمات شديدة من الإمبريالية العالمية نظراً إلى الخط الثوري والتقدمي الذي تبنته وقادته. وقد سدد هذا الانفصال ضربة موجعة للقيادة المصرية للعالم العربي الذي بدأ وعي عبد الناصر بها، بل وسعيه إليها واضحاً بدءاً من كتاب فلسفة الثورة، ولما كانت قيادة مصر للعالم العربي قد ارتبطت بقيادة عبد الناصر له، فإن

الضريبة لم تقتصر من حيث حدودها على وضع النظام المصري في المنطقة العربية، وإنما امتدت إلى الداخل بحكم ارتباطها بشخصية عبد الناصر نفسه بالنظر إلى أن مفهوم القيادة هذا قد أسهم في تحقيق شرعية النخبة الحاكمة في مصر<sup>(113)</sup>.

وتشير بعض الدراسات الغربية بصفة عامة فيما يتعلق بالتدخل المصري وموقف عبد الناصر بأن ثمة وعياً أصيلاً لدى عبد الناصر منذ سنوات الثورة الأولى يدفعه إلى العمل على تنفيذ المشروع الكبير الذي كان محمد علي باشا أول من فكر فيه، وهو تكوين إمبراطورية تمتد بسيطرتها لتشمل المنطقة العربية<sup>(114)</sup>، ولكن هذا الرأي ليس له وجه من الصحة لأن إبراهيم باشا كان يطمح إلى إنشاء إمبراطورية كبيرة عكس عبد الناصر الذي أراد نشر الفكرة القومية العربية وإنشاء دولة عربية موحدة وقوية. وانطلاقاً من هذا التحليل تفسر الأغلبية العظمى من الدراسات الغربية كل سياساته في المنطقة العربية بصفة عامة وفي شبه الجزيرة العربية بصفة خاصة، وبذلك جاء تحالفه مع اليمن والسعودية في عام 1956 لتقويض نفوذ بريطانيا في الشرق الأوسط على أساس أن اليمن يمكن أن تكون مفيدة في ذلك بالنسبة إلى عدن والمحميات، وأن عبد الناصر لم يفعل شيئاً حياً معارك الحدود التي كانت تنشب من حين لآخر بين رجال القبائل اليمنية وبريطانيا. ومع ذلك، ففي هذه الفترة المبكرة لم تكن أهداف عبد الناصر موجّهة فحسب صوب بريطانيا، بل كان حتى في أقصى درجات علاقته ودأ مع آل سعود يرى الرياض يجب ألا تستأثر بالنفوذ في شبه الجزيرة العربية، وكان يفكر في اليمن كموازن ممكن في مواجهة سيطرة السعودية على المنطقة في المستقبل<sup>(115)</sup>.

ويبقى طبيعياً بعد ذلك أن يفسر قرار التدخل المصري في اليمن استناداً إلى التحليل السابق بأن اليمن قدمت فرصة ذهبية مكانياً وزمانياً للتقدم خطوة على طريق تحقيق حلم الإمبراطورية، فمن ناحية الموقع تكاد اليمن أن تكون في موقع حيوي بالنسبة على هذا الحلم فهي تلامس السعودية حيث البترول والنظام اللذان يمكن عبر السيطرة عليها توجيه ضربة قاصمة للنظم المعادية لعبد الناصر في المنطقة وكما تتاخم عدن ومحمياتها حيث الاستعمار البريطاني الذي يحمي البترول من ناحية ويمثل هدفاً لضربات عبد الناصر من ناحية أخرى، وهي أيضاً تحتل مع شطرها الجنوبي موقعاً حاكماً بالنسبة إلى المدخل الجنوبي للبحر الأحمر<sup>(116)</sup>.

أما من ناحية التوقيت، فهناك من يرى أن أحداث اليمن جاءت في الوقت الذي كان عبد الناصر يواجه فيه انحساراً وانعزالاً في الشرق العربي، ومن ثم رأى في اليمن فرصة سانحة لكسر حصار هذه العزلة، والحصول على موطن قدم في شبه الجزيرة العربية لتحقيق حلمه الذي راوده دائماً<sup>(117)</sup>.

كما وصف عبد الناصر عام 1965 الإطار الذي جرى فيه التدخل المصري في اليمن فقال: "أنتم تعلمون الظروف التي قررت على ضوءها الجمهورية العربية المتحدة التدخل عسكرياً لمساعدة الشعب اليمني، إنها جاءت إثر مؤتمر "شتورا" الذي عقد في آب 1962 والذي شنت فيه القوى الانفصالية في سوريا بدعم من الرجعية والانعزالية والقوى



المهزومة في العالم العربي هجوماً نفسياً ضد كل القوى الثورية في العالم العربي فجأة، وفي هذا المناخ المخيف اندلعت الثورة في أحد أقسام العالم العربي حيث لم يكن متوقفاً اندلاعها أبداً، وإن المعاني العظيمة لهذا الحدث هي إنه ليس بمقدور أي قوة على الإطلاق قهر التطلعات المشروعة للشعب العربي في تقرير مصيره، وموقفنا من البداية كان منح الدعم المعنوي للشعب اليمني وإفساح المجال أمامه لتحمل مسؤوليته<sup>(118)</sup>، ذلك أن موقف الجمهورية السورية كان مع الثورة في اليمن، حيث أعلنت سوريا اعترافها الرسمي بالجمهورية اليمنية في 30 أيلول 1962، ولكن السوريين عارضوا وجود القوات المصرية في اليمن، على خلفية الصراع القائم بين حكومة الانفصال في سوريا وعبد الناصر. بل لقد شجع الملك سعود السوريين على رفض هذا الوجود، إلا أن الموقف الحكومي لم يكن في الواقع تعبيراً عن الموقف الشعبي، فقد أيد حزب البعث السوري النظام الجديد في اليمن، كذلك فعل القادة العسكريون السوريون، الذين عبروا في برقية إلى القيادة اليمنية عن تأييدهم ومساندتهم للجمهورية اليمنية، وكان من بين هؤلاء حافظ الأسد<sup>(119)</sup>. وبعد تردد اعترف النظام العراقي (عبد الكريم قاسم) بالنظام الجديد في اليمن، وكذلك فعلت الجزائر، وأبدت استعدادها لدعم الثورة ومساندتها ثم السودان وتونس<sup>(120)</sup>.

كما قدم العقيد حمود الجايفي عضو القيادة المشتركة (بين اليمن والجمهورية المصرية) ورئيس الوفد اليمني في جامعة الدول العربية طلباً لانعقاد مجلس الجامعة لبحث الشكوى الذي قدمها اليمن ضد الملك سعود والملك حسين بسبب موقفهما المعادي، وتدخلهما في شؤون اليمن الداخلي ودعمهم للقوى الملكية<sup>(121)</sup>. وفي 23 آذار عام 1963 اعترفت جامعة الدول العربية بالجمهورية اليمنية، برغم اعتراض السعودية والأردن<sup>(122)</sup>، وفي وقت لاحق حاولت الجامعة القيام بدور الوسيط، لكن جهودها كانت تصطدم بموقف متشدد من جانب الملكيين<sup>(123)</sup>، ربما لاعتقاد الملكيين أن بإمكانهم تحقيق نصر سريع وحاسم على الثورة كما حدث في الثورات والانقلابات السابقة في اليمن.

ومن ثم، كانت مصر تؤمن بأن الثورة اليمنية لم تكن ثورة إقليمية محلية محصورة، بل إنها ثورة تقدمية خالصة، وكانت مصر تؤكد دائماً أنه من المحتم على القوى المتحررة كافة في الوطن العربي الوقوف إلى جانبها لتتمكن من صد أعدائها الحاقدين، بغية المضي نحو تحقيق الأهداف المرجوة من قيامها<sup>(124)</sup>.

وقد بدأ اهتمام جمال عبد الناصر بالثورة في اليمن في اليوم الذي اتخذ فيه قراره التاريخي والخطير بإرسال قواته إلى جبال اليمن الوعرة انتصاراً للثورة اليمنية، ودفاعاً عن حق الشعب اليمني في التحرر، فلقد كانت اليمن تتحكم في موقع جغرافي مهم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، كما تتحكم مصر في شماله، وتقع في بؤرة اهتمامه السياسي ووعيه القومي<sup>(125)</sup>، واعتبر عبد الناصر تدخله لمساندة الثورة اليمنية عملاً قومياً رداً على نكسة الانفصال وحصار التطويق الذي كان قد ضرب على مصر، ونقل به المعركة من القاهرة إلى منطقة النفوذ الاستعماري وإلى عقر دار الرجعية العربية المتأمرة ذاتها، بالإضافة إلى تحطيم حاجز العزلة الذي فرض على مصر

من قبل معظم الدول العربية، لذلك اتخذ عبد الناصر قراره الحاسم الذي وصفه بأنه اختيار قاسٍ ولكنه كان ضرورة، وإلا فإننا نسلم للرجعية بسفك الدماء على هوى مطامعها ونجرد المبادئ من كل سلاح بالحق يحميها<sup>(126)</sup>.

### 3. موقف الاتحاد السوفيت من الثورة اليمنية:

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي الذي كان أول دولة غير عربية تعترف بالنظام الجمهوري في اليمن، وكان ذلك في أول تشرين الأول 1962، وقد أرسل نيكيتا خروشوف رئيس الاتحاد السوفيتي برقية إلى السلال في يوم الاعتراف نفسه عبر فيها عن تمنياته لليمنيين بالنجاح في جهودهم وتعزيز استقلالهم السياسي والاقتصادي، وقد جاء الاعتراف نتيجة إدراك الاتحاد السوفيتي أهمية الثورة اليمنية في تلك الفترة وانعكاساتها الإقليمية المنتظرة للثورة، وأعلن أن أي تدخل أجنبي من أي نوع في شؤون اليمن الداخلية لا يمكن السماح به<sup>(127)</sup>، كما صرّح بأن أي اعتداء على جمهورية اليمن يعد اعتداء على الاتحاد السوفيتي<sup>(128)</sup>. والحقيقة أن الثورة اليمنية أحدثت صدعاً في جبهة الملكيات الرجعية التي تكون الأساس السياسي لوجود الاستعمار في الجنوب اليمني، ووجهت ضربة قوية للإستراتيجية الغربية الاستعمارية، وشكلت منبهاً قوياً لحركات التحرر الوطني المعادية للاستعمار ووجود القوى الغربية في المنطقة<sup>(129)</sup>.

### 4. موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورة اليمنية:

أما بالنسبة إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت الثورة اليمنية بمثابة جرس إنذار كبير للدور الأمريكي في المنطقة، وبرغم اعتراف حكومة الرئيس جون كينيدي بالجمهورية الجديدة، فإنه برر موقفه هذا بعدد من المبادئ الحكيمة التي يمكن تلخيصها في:

1. وجوب سيطرة الحكومة على جزء رئيس من البلاد.

2. ألا تكون في بسبيلها إلى الهجوم على الدول المجاورة لها أي الجارة.

3. التزامها بالتعهدات الدولية التي التزم بها النظام السابق<sup>(130)</sup>.

وهذا الموقف الأمريكي الراض للتدخل العسكري في أحداث المنطقة يرجع إلى اقتناع الولايات المتحدة بأن إقدامها على أي عمل عسكري مضاد للنظام الجمهوري في اليمن قد يؤدي إلى تقارب اليمن مع السوفييت خصوصاً، مع أنه لم يظهر ما يشير إلى أن قادة الثورة في اليمن ميلون نحو الكتلة الشيوعية<sup>(131)</sup>، وقد انطلق الرئيس الأمريكي كينيدي ومساعدوه من أن تأييد الوطنيين غير الشيوعيين، قد يكون أفضل لتحقيق المصالح الأمريكية من تأييد النظم المحافظة التي لا تنسم بالكفاءة، وانعكس هذا في اعتقاد مفاده أن استعادة الحراك للسياسية الأمريكية في المنطقة لا بد من أن يرتبط باتجاه ودي من الناصرية، خصوصاً أن الاتجاه المعادي لها في منتصف الخمسينيات لم يأت إلا بأسوأ النتائج من المنظور الأمريكي، وبصفة خاصة دخول السوفييت رسمياً إلى المنطقة، عسكرياً وتجارياً وثقافياً<sup>(132)</sup>، فضلاً عن أن الإدارة الأمريكية لم تشعر بوجود ضرورة للتدخل إلا عندما تكون مصالحها مهددة وهو ما اتضح من كلام السفير الأمريكي في مصر جون بانو عندما تحدث

قائلاً: "إن أمريكا قد تعلمت منذ أواسط الخمسينيات أن من الحكمة تجنب المشاركة في الخصومات العربية إلا إذا كانت المصالح المادية الأمريكية في العالم العربي معرضة بشكل مباشر للخطر"<sup>(133)</sup>، لذلك فضلت الإدارة الأمريكية القيام بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة لحل الأزمة اليمنية، وعندما شعرت السعودية بامتعض شديد من الولايات المتحدة، مما جعلها تبحث عن حلفاء آخرين. لذلك قام الأمير فيصل بزيارة إلى لندن لطلب المساعدة منها من أجل القضاء على الثورة اليمنية وهو واثق بأنه سيحصل على دعمها في هذا الموضوع<sup>(134)</sup>.

ويبدو أن هذه الثقة كانت نابعة من أن استمرار بقاء النظام الجمهوري في اليمن معناه تهديد مصالح بريطانيا في الشطر الجنوبي من اليمن الذي كانت تحتله، لأنه عندما قامت الثورة اليمنية عام 1962 خشيت بريطانيا من أن تمتد أثارها إلى مناطق امتيازها ومصالحها البترولية، ناهيك عن مطالب الثورة بالشطر الجنوبي من الوطن، ومن هنا فإن سياسة بريطانيا تجاه الثورة اليمنية تحددت بمجموعة مصالح حيوية، فقد كانت قاعدة عدن تقوم بدور رئيس في حمايتها وخاصة مصالحها البترولية في المنطقة، إذ إن بريطانيا كانت أكبر مستهلك للطاقة في غرب أوروبا، وكان ثلث هذه الطاقة تقريباً مستمداً من البترول، وأكثر من نصف واردات البترول يأتي من الشرق الأوسط، وكانت حوالي 15% من ناقلات البترول مسجلة في بريطانيا التي كانت تحمل البترول العالمي، وهي تقدم مصدراً مهماً آخر للعملة الأجنبية<sup>(135)</sup>. وازدادت أهمية قاعدة عدن بالنسبة إلى مناخ المد الثوري الذي اجتاحت العالم العربي، وبدأ تطوير عدن لكي تصبح مقراً لقيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط، وجاءت الثورة اليمنية في أسوأ توقيت بالنسبة إلى المصالح البريطانية في عدن<sup>(136)</sup>.

ولتلافي توتر العلاقات الأمريكية-السعودية، بعث الرئيس الأمريكي كينيدي برسالة في 25 تشرين الأول 1962 إلى الأمير فيصل<sup>(137)</sup> قال فيها: "أريد أن يفهم بوضوح أن المملكة العربية السعودية تستطيع أن تعتمد على صداقة وتعاون الولايات المتحدة في حل القضايا التي ستواجهها في الأيام المقبلة، فالولايات المتحدة لها مصالح عميقة في المملكة العربية السعودية وفي استقرارها وتقدمها، وباستطاعتكم أن تكونوا متأكدين من دعم الولايات المتحدة في الحفاظ على سيادة المملكة"<sup>(138)</sup>، ووعده كذلك بإجراء مناورات عسكرية مشتركة فوق أراضي المملكة لإظهار الدعم الأمريكي للسعودية<sup>(139)</sup>. ونتيجة لذلك، دخلت الأزمة اليمنية مرحلة جديدة، إذ قررت الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات سريعة من شأنها أن تبين للجمهوريين وعبد الناصر أن أمن السعودية واستقرارها من مسؤولية الولايات المتحدة، وتأكيداً للموقف الأمريكي الذي ورد في رسالة كينيدي إلى الأمير فيصل في 25 تشرين الأول 1962، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية من إحدى قواعدها في ألمانيا الغربية<sup>(140)</sup> في 15 تشرين الثاني 1962 عدداً من طائراتها المقاتلة للقيام بطلعات استعراضية على

طول الحدود السعودية-اليمنية. غير أن هذا الإجراء الأمريكي قوبل باحتجاج الحكومة اليمنية التي استدعت روبرت ستوكي القائم بالأعمال الأمريكية في اليمن، وأبلغته أنه في حال استمرار طلعات الطائرات الأمريكية الجوية فوق الأراضي اليمنية، فإن حكومة اليمن ستوجه أنظارها إلى الاتحاد السوفيتي بعد تصفية المصالح الأمريكية داخل البلاد<sup>(141)</sup>. وقامت حكومة اليمن بلفت انتباه المنظمات العالمية إلى العدوان الذي تتعرض له البلاد من قبل النظام السعودي، ومنها مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية<sup>(142)</sup>.

وفي سياق تطوير الثورة وضربها، عمدت الولايات المتحدة إلى استقرار الأوضاع في اليمن، ثم اتباع إستراتيجية جديدة في المواجهة ترمي إلى استخدام عنصر التحديث والتغلغل الاقتصادي في احتواء الأفكار اليسارية للثورة وعودة الدولة الجديدة إلى الحظيرة الغربية، وكانت واشنطن تشعر بخاطر استمرار الأزمة المسلحة وتطويرها على الحدود السعودية والقبائل المناصرة لها من جهة، وجيش الثورة والقوات المصرية من جهة أخرى، وبأنها سوف تؤدي إلى صراع قوي بين السعودية ومصر، مما سيقضي إلى جر الولايات المتحدة عسكرياً وبشكل مباشر إلى ميدان المعركة. وقد كانت المؤسسات الأمريكية مثل الكونجرس وشركات البترول والصحافة تشير إلى أن عدم استقرار الأوضاع اليمنية والسياسات الدولية في العالم العربي يحول دون تأثير عبد الناصر على المنطقة العربية وسعيه للوقوف أمام المصالح الاقتصادية الأمريكية<sup>(143)</sup>، حتى لقد أرسل جون كينيدي في 17 تشرين الثاني 1962 خطاباً إلى عبد الناصر يعرب فيه عن قلقه من أن يؤدي الصراع على اليمن إلى تعريض المنطقة للخطر، واقترح على عبد الناصر خطة لحل الأزمة تتلخص في انسحاب القوى الأجنبية من اليمن، وإيقاف الدعم والمساعدات الخارجية للمكيبين<sup>(144)</sup>.

وهكذا سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بالثورة والدولة الجديدة من جهة، ودعم القوات المسلحة السعودية من جهة أخرى وبأشرت ضغطاً سياسياً كبيراً على عبد الناصر<sup>(145)</sup>، بهدف تحقيق إستراتيجيتها ومخططها في المنطقة اللذين ارتبطا ارتباطاً واضحاً بمصالحها الاقتصادية والبترولية، بالإضافة إلى الوضع الجغرافي لليمن الذي يجاور هذه المصالح المهمة في السعودية وشبه الجزيرة عموماً، وحساسية الموقع الإستراتيجي على ساحل البحر الأحمر بالقرب من مدخله الجنوبي. وإزاء ذلك اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية مسلكاً توافيقاً تجاه الصراع اليمني متمثلاً في ثلاثة عناصر: محاولة تهدئة الثورة بالاعتراف السياسي، الأمر الذي سوف يحقق لها تدخلاً دبلوماسياً لتطبيق الأزمة، وإعلان عزمها على الدفاع عن السعودية لحماية مصالحها فيها، وكذلك فض الاشتباك بين مصر والسعودية<sup>(146)</sup>، وقد جاء هذا الحل التوافقي بناء على إلهام الخبراء المختصين في الشرق الأوسط داخل الإدارة الأمريكية بضرورة الاعتراف بالنظام الجمهوري اليمني، لمنع تزايد التدخل الخارجي في اليمن<sup>(147)</sup>.

## 5. موقف الدول الغربية من الثورة اليمنية:

خاصة بريطانيا التي كانت لها مصالح في الخليج العربي وعدن.

8. كانت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الامر محايداً مع الثوار، ولكن هذا الموقف سرعان ما تغير نتيجة مصالحها مع المملكة العربية السعودية.

### الهوامش و المصادر:

(1) لجنة كتب قومية، اليمن الثورة والسلام، القاهرة 1964، ص 51-52.

(2) سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن 1839-1967، دار العودة، ط2، بيروت 1988، ص 205؛

George M. Haddad, Revolutions and military Rule in the Middle East, Vol. 3, New York 1973, p.243

(3) جاسم محمد حسن العدول ومجموعة من المؤلفين، تاريخ الوطن العربي المعاصر، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1986، ص 277.

(4) نفسه.

(5) أحمد رحومي وآخرون، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، دار العودة، بيروت 1978، ص 165.

(6) الحسن: هو ابن الإمام يحيى، ولد عام 1908 وكان أميراً لمنطقة اب، وكذلك كان رئيساً للوزراء عام 1948-1955، كما أصبح رئيس وزراء الملكيين في حكومة المنفى في السعودية عام 1962. للمزيد من التفاصيل، انظر: حيدر علي ناجي العزي، انقلاب عام 1955م في اليمن، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء 2004، ص 71.

(7) عبد الله أحمد الثور، ثورة اليمن من عام 1948-1968، دار الهنا، ط2، القاهرة 1968، ص 132-133.

(8) سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن 1839-1967، دار العودة، ط2، بيروت 1988، ص 207.

(9) حمود الجائفي: ولد الجائفي عام 1918م بوادي ظهر - همدان - لواء صنعاء، ودرس بمدارسها الابتدائية والإعدادية، والتحق بالمدرسة الحربية بصنعاء، ثم الكلية العسكرية ببغداد عام 1935، وعاد منها برتبة ملازم ثانٍ بالجيش اليمني عام 1940. شارك في ثورة 1948، وسجن بعد فشل الثورة سبع سنوات في سجن حجة. وبعد أن أفرج عنه تم تعيينه مديراً أمنياً لميناء الحديد برتبة عميد. ثم ما لبث أن عين مديراً للكلية الحربية عام 1959، فأنشأ مدرسة أسلحة للتدريب على

كما كان من الدول الأجنبية الأخرى التي اعترفت بالجمهورية الوليدة اليمنية، المجر، وبلغاريا، وألمانيا الشرقية، وبولندا، ورومانيا، ويوغوسلافيا، والصين، ومن الدول الآسيوية الهند، وإندونيسيا، وفيتنام الجنوبية، ومن الدول الإفريقية الصومال، وغينيا، ومالي، ومع نهاية العام 1962 أعلنت كل من استراليا، ونيوزلندا، وكندا، وإيطاليا، وألمانيا الغربية اعترافها بالجمهورية اليمنية<sup>(148)</sup>، مما هيا لليمن حصولها على اعتراف الأمم المتحدة في 20 كانون الأول 1962<sup>(149)</sup>.

### الخاتمة:

1. شهدت المنطقة العربية تحركات مستتيرة تسعى الى التخلص من الحكومات الملكية الطاغية والمستبدة، التي كانت جل سعيهم عزل شعوبهم من التطور والتقدم الحاصل في العالم.

2. نستطيع القول بان توقيت الثورة كانت غير ملائم لان الشعب عاش حقبة من التاريخ مع سلطة الامام التي سعت الى تخلفهم وتدميرهم، حيث كانت هناك فئات لم تتقبل فكرة تغيير النظام على أساس ديني وعقائدي، لان الامام كان يحكم بسلطة إلهية، أي ظل الله على الأرض.

3. لم يستطيع قادة الثورة تبني جميع أطياف الشعب اليمني، لذلك نرى ظهور معارضين لفكرة التغيير خاصة من الطبقة المستفيدة من النظام الامامي من رؤساء العشائر والشيوخ وحاشية الامام، وكان لهم تأثير على الوضع السياسي والأمني في اليمن،

4. دور المملكة العربية السعودية في دعم الذي قدمه الى اتباع الامام، وذلك لكون الثورة بمثابة ضربة لسلطتها بحكم الجيرة بين الدولتين وكونهما أنظمة ملكية، وان شرارة الثورة يمكن ان تدخل الى بلادها خاصة عن طريق اليد العاملة عن طريق الجالية اليمنية المتواجدة في السعودية.

5. فكرة تبني الثورة ودعمها من مصر خاصة جمال عبد الناصر أحدث اضطراباً بين الدول العربية التي كانت تشكل بدخول العناصر التي تعمل ضد الانظمة الملكية في الوطن العربي.

6. ظهور قطبين رئيسيين في المنطقة العربية القطب الجمهوري بقيادة مصر، والقطب الملكي بقيادة المملكة العربية السعودية، وكان القطب الملكي غنياً وداعماً للأطراف الراضة لفكرة قيام النظام الجمهوري، مما صعب موقف مصر لدعم الثوار والأنظمة الجمهورية الوليدة حديثاً في الدول العربية.

7. لم يستطيع الثوار خاصة عبد الله السلال من طمأننة دول الجوار من نوايا الثورة وكذلك عدم مقدرتهم من كسب تأييد بعض الدول الغربية الرئيسية في المنطقة

الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة. ثم جرى تعيينه وزيراً للحربية في أول حكومة بعد ثورة 27 أيلول 1962، وعضواً في مجلس قيادة الثورة، ثم سفيراً لدى الجمهورية العربية المتحدة عام 1963. ولكن ما لبث أن أستدعي لتشكيل وزارة برئاسته بتاريخ 29 نيسان 1964 وحتى 5 كانون الثاني 1965. فأقيل وزارته، ولكن تم تعيينه وزيراً للخزانة والاقتصاد في 6 كانون الأول 1965م، ثم رئيساً لمجلس الدفاع الوطني في 28 أيار 1965، وعضواً بالمجلس الجمهوري بتاريخ 4 تشرين الأول 1965. ثم عيّن وزيراً للحربية مرة ثانية بتاريخ 16 نيسان 1966م، واستلم مهام القائد العام للقوات المسلحة بعد حصار سبعين يوماً للعاصمة صنعاء. أنهى به المطاف السياسي سفيراً لدى ليبيا عام 1974م ثم السعودية عام 1976م، وتوفي بالقاهرة بتاريخ 22 آذار 1985. للمزيد من التفاصيل، انظر: د. عبد الرحمن البيضاني، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن (أسرار ووثائق)، ط3 د.ن، القاهرة 1984، ص 247؛ سلطان ناجي، المرجع السابق، ص220.

(10) شاكر محمود خضر، الحركة الوطنية في اليمن "الشطر الشمالي" 1918-1962، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، بغداد 1981، ص241.

(11) عبد الله السلال: عبد الله يحيى السلال (1917-1994)، هو أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية في الفترة 1962-1967. ولد في قرية شعسان مديرية سحان بمحافظة صنعاء عام 1917، والتحق بمدرسة الأيتام بصنعاء عاصمة اليمن آنذاك عام 1929، وبعد إتمامه المرحلة الثانوية سافر إلى العراق عام 1936 في بعثة عسكرية أرسلها حاكم اليمن وقتها الإمام يحيى حميد الدين، حيث دخل الكلية العسكرية العراقية وتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ عام 1939، وشارك في الانقلاب الدستوري عام 1948 بقيادة عبد الله الوزير حيث قتل الإمام يحيى. ثم سجن في إثره وأعدم الإمام أحمد بن يحيى الذي تولي الحكم بعد أبيه الكثير ممن شاركوا في الانقلاب. وقد أخرجه ولي العهد سيف الإسلام محمد البدر حميد الدين من السجن، وكانت هذه غلطة ولي العهد التي يقال إنها كلفته عرشه. وبعدها أصبح رئيس الحرس لولي العهد الذي كان مشتركاً في تنظيم الضباط الأحرار، ولم يكن يعلم الإمام البدر بهذا فقبه إليه أكثر. وفي السادس والعشرين من أيلول 1962 بعد أسبوع واحد من وفاة الإمام أحمد وتسلم الإمام البدر الحكم قامت الثورة على النظام الأمامي الملكي في اليمن من قبل مجموعة من الضباط في الجيش حيث أيدها بعض من مشايخ القبائل ودعمت دعماً عسكرياً واسعاً من الجانب المصري ليصبح أول رئيس للجمهورية اليمنية في شمال اليمن. ثم أطيح به في انقلاب جرى في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 أثناء زيارته للعراق

واشتعال الحرب الاهلية بين الجانب الملكي والجانب الجمهوري. أنقل بعدها للإقامة في مصر التي ظل فيها حتى صدور قرار علي عبد الله صالح الرئيس اليمني في أيلول 1981 بعودته والقاضي عبد الرحمن الارياني للعودة إلى الوطن. وتوفى بمدينة صنعاء في 5 اذار 1994. للمزيد من التفاصيل، انظر: الموسوعة الحرة.

(12) أحمد الرحومي واخرون، المصدر السابق، ص165-166.

(13) شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص241.

(14) جزيلان: هو عبد الله جزيلان أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار، عسكري يمني برتبة مقدم ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة الأسبق، ولد في مدينة تعز عام 1936 ودرس القرآن الكريم بمدرسة الأحمدية، وكان ضمن طلبة البعثة التعليمية الذين سافروا إلى لبنان 1947م لإكمال الدراسة الابتدائية. وفي عام 1949، انتقل مع زملائه إلى مصر وأكمل دراسته الثانوية في مدينة بني سويف، ثم التحق بالكلية الحربية بالقاهرة التي تخرج فيها عام 1955، وعاد إلى اليمن في العام 1956، حيث أصبح مدير الكلية الحربية، وقائد القوات المسلحة، وعين أركان حرب لها ثم مديراً لمدرسة الأسلحة. وكان اللواء عبدالله جزيلان قد تقلد عدة مناصب قيادية بعد قيام ثورة أيلول عام 1962، منها نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ووزير للحربية، ونائب لرئيس مجلس الوزراء لشؤون الاقتصاد والخزانة، ووزير للزراعة، ثم نائب لرئيس الجمهورية. وصدرت له العديد من الكتب والمؤلفات من بينها: التاريخ السري للثورة اليمنية، ولمحات من تكريات الطفولة، ومقدمات ثورة اليمن. للمزيد من التفاصيل، انظر: سلطان ناجي، المرجع السابق، ص220.

(15) أحمد الرحومي: هو أحد أعضاء منظمة الضباط الأحرار، كان برتبة ملازم.

(16) أحمد الرحومي، المصدر السابق، ص166.

(17) فرد هاليداي، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية، ترجمة: محمد الرحيمي، الكويت 1976، ص57.

(18) أحمد الرحومي، المرجع السابق، ص166-167؛ وكذلك مقابلة خاصة مع عبد السلام صبره منقولة من: شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص241.

(19) نفسه، ص242.

(20) عبد الله جزيلان، التاريخ السري للثورة اليمنية، دار العودة، بيروت 1977، ص119.

- (21) شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص243.
- (22) نفسه.
- (23) شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص278.
- (24) محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن "ابعاد الثورة اليمنية"، دار الطليعة، بيروت 1965 ، ص290.
- (25) عبد الله أحمد الثور، مختصر من تاريخ اليمن، دن، د.م 1983 ، ص124.
- (26) أحمد الرحومي، المرجع السابق، ص197 وما بعدها.
- (27) أحمد السقاف، أنا عائد من اليمن، دار الكتب العربية، بيروت 1962، ص182.
- (28) للمزيد من المعلومات عن دور القبائل في الثورة، انظر: عبدالله السلال وآخرون، وثائق أولى عن الثورة اليمنية، دار الآداب، بيروت 1980، صص64-65، 155-156، 170-171.
- (29) عبد الله الجزيلان، المرجع السابق، ص118-119.
- (30) للمزيد عن المعلومات عن البيان، انظر: عبدالله أحمد الثور، مختصر من تاريخ اليمن، مرجع سبق ذكره، ص125-132.
- (31) جاسم محمد حسن العدول، المرجع السابق، ص278.
- (32) شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص244.
- (33) شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص244.
- (34) أحمد السقاف، المرجع السابق، ص183 وما بعدها.
- (35) شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص245.
- (36) جاسم محمد العدول، المرجع السابق ، ص278.
- (37) صادق عبده علي، الحركات الاجتماعية والسياسية في اليمن 1918-1967، دار الكاتب الحديث للطباعة والنشر، بيروت 1992، ص192.
- (38) سافر بعد انقلاب 1955 إلى القاهرة سفيراً لليمن هناك، وقد أقام علاقة حميمة مع المخابرات الأمريكية، كما عمل على تنظيم
- المهاجرين الذين يعيشون في مصر. للمزيد من التفاصيل، انظر: صادق عبده علي، المرجع السابق، ص192.
- (39) جريدة الاهرام، العدد 27693، 5 تشرين الأول/أكتوبر 1962.
- (40) جاسم محمد حسن العدول، المرجع السابق، ص278.
- (41) كان لليمن تمثيل دبلوماسي مع الاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وإثيوبيا فقط.
- (42) صادق عبده علي، المرجع السابق، ص192.
- (43) شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص50.
- (44) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر: وزارة الخارجية السعودية، بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى حميد الدين، مطبعة أم القرى، مكة المكرمة 1353هـ، 1934م، ص1-3.
- (45) سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث "الإمام يحيى 1904-1948"، المطبعة العالمية، القاهرة 1963 ، ص344 وما بعدها.
- (46) شاكر محمود خضر، المرجع السابق، ص51.
- (47) معاهدة الطائف: هي المعاهدة التي عقدت بين اليمن والسعودية عام 1934 وبموجبها تنازل الإمام يحيى عن المنطقتين عسير ونجران اليمنية للسعودية، بسبب الموقف الضعيف للجيش اليمني. للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الرزاق خلف خميس الزبيدي، العلاقات اليمنية السعودية 1932-1970 دراسة في العلاقات السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، بغداد 1996، ص148؛ محمد أحمد العشملي، التاريخ السياسي للدولة اليمنية الحديثة، مركز النهار للدراسات السياسية، صنعاء 2001، ص23-26.
- (48) نص المعاهدة مذكور في: سيد مصطفى سالم، المرجع السابق، ص519-520.
- (49) Joseph J. Malone, The Arab Lands of Western Asia (49) New Jersey: 1973, p.193-194.
- (50) in George M.Haddad, Revolutions and military Rule (50) vol 3, New York: 1973, p.211., the Middle East

- (65) نظام شرابي، أمريكا والعرب، دار رياض الرئيس، بيروت 1989، ص167.
- (66) صادق عبده علي، المرجع السابق، ص189.
- (67) جريدة الاهرام، العدد 27723، 5 نوفمبر 1962.
- (68) خديجة أحمد على الهيصمي، المرجع السابق، ص126.
- (69) أحمد عبيد بن دغر، اليمن تحت حكم الإمام أحمد 1948-1962، مكتبة مدبولي، القاهرة 2005، ص565.
- (70) محمد محمود مصطفى منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الاوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة : 1995، ص293.
- (71) جريدة الاهرام، العدد 27706، 19 أكتوبر 1962.
- (72) جريدة الاهرام، العدد 27718، 31 أكتوبر 1962.
- (73) جريدة الجمهورية، 7 نوفمبر 1962.
- (74) فواز جرجس، النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1997، ص205.
- (75) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص124.
- (76) محمد علي محمد التميم، العلاقات السعودية -المصرية 1952-1967، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل 1999، ص125.
- (77) إبراهيم فنجان صدام الإمارة، الولايات المتحدة وحرب اليمن 1962-1967، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة 1995، ص28.
- (78) عبد الوهاب ادم أحمد العقاب، تطور العلاقات اليمنية السعودية 1948-1970، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1998، ص73.
- (79) كان الأمير فيصل يحضر جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 1962، للمزيد من التفاصيل، انظر: نذير جبار حسين الهنداوي، العلاقات السعودية-الأمريكية 1953-1964، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد 1997، ص171.

- (51) خديجة أحمد علي الهيصمي، العلاقات اليمنية-السعودية 1962-1980، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1983، ص132.
- (52) خطاب الأمير فيصل بمناسبة صدور تقرير الأمم المتحدة حول قضية اليمن 1963/9/5: انظر: الوثائق العربية عام 1963، الجامعة الأمريكية، بيروت، ص683.
- (53) خطاب الأمير فيصل، في الرياض 1963/9/5: انظر الوثائق العربية عام 1963، المصدر السابق، ص683.
- (54) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص133.
- (55) خطاب الأمير فيصل، في منى 1963/1/25: انظر الوثائق العربية عام 1963، المصدر السابق، ص20-21.
- (56) جريدة الاهرام، العدد 27699، 12 أكتوبر 1962.
- (57) جريدة الاهرام، العدد 27699، 12 أكتوبر 1962.
- (58) جريدة الاهرام، العدد 27733، 15 نوفمبر 1962.
- (59) مكرم محمد أحمد، في المعركة الثورية جنوب الجزيرة عدن واليمن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة د.ت، ص59.
- (60) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: محمد صادق عقل وهيام أبو عافية، أضواء على ثورة اليمن، دار الكتب المصرية، القاهرة 1963، ص174.
- (61) حفظ الله يحيى يوسف الأحمدى، صراع القوى في اليمن من 1962 وحتى الوفاق الوطني 1970، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2004، ص76.
- (62) جولوفكايا ايلينا. ك، ثورة 26 سبتمبر في اليمن، ترجمة: قائد طربوش، دار ابن خلدون، بيروت 1982، ص276.
- (63) عبد الرزاق خلف خميس الزبيدي، العلاقات اليمنية السعودية 1932-1970، دراسة في العلاقات السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، بغداد 1996، ص147.
- (64) ادجار اوبلانس، اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، ترجمة: عبد الخالق محمد لاشين، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة 1990، ص135.

- (96) جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج3، مكتبة الجامعي الحديث، الاسكندرية 1982، ص 703.
- (97) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص 104.
- (98) عادل رضا، محاولة لفهم الثورة اليمنية، المكتبة المصرية الحديثة، القاهرة 1974، ص 87.
- (99) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة النجلو المصرية، القاهرة 1983، ص 554.
- (100) جلال يحيى، المرجع السابق، ص 704.
- (101) جريدة الاهرام، العدد 27729، 11 نوفمبر 1962.
- (102) عبد الرحمن سلطان، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل، دار مرجان للطباعة، القاهرة 1979، ص 65.
- (103) محمد صادق عقل وهيام ابو عافية، المرجع السابق، ص 196؛ جريدة الاهرام، العدد 27729، 11 نوفمبر 1962؛ جريدة الأخبار، 12 نوفمبر 1962.
- (104) جريدة الاهرام، العدد 27702، 15 أكتوبر 1962.
- (105) عبدالله أحمد الثور، مختصر من تاريخ اليمن، مرجع سبق ذكره، ص 136.
- (106) بيان جمال عبد الناصر في افتتاح جلسة مجلس الأمة، دور الانعقاد العادي الأول عام 25 مارس 1964، منقولة من: العقيد أحمد كمال الطوبجي، القوات المسلحة العربية والسلام في اليمن، كتب قومية، القاهرة 1966، ص 33.
- (107) أحمد عبيد بن دغر، المرجع السابق، ص 566.
- (108) وجيه ابو نكري، الزهور تدفن في اليمن، ط2، مطابع دار الشعب، القاهرة 1977، ص 16.
- (109) سلطان ناجي، المرجع السابق، ص 243.
- (110) جريدة الاهرام، العدد 27730، 12 نوفمبر 1962.
- (111) مالكولم كير، عبد الناصر والحرب العربية الباردة 1958-1970، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1997، ص 204.

- (80) إبراهيم فنجان صدام الإمارة، المرجع السابق، ص 29.
- (81) فوزي جرجس، المرجع السابق، ص 212.
- (82) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص 101.
- (83) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص 101.
- (84) محمد علي الشهاري، عبد الناصر وثورة اليمن، مطبعة مؤسسة روز اليوسف، 1976، ص 16.
- (85) محمد حسنين هيكل، مرحلة الصراحة والوضوح، جريدة الاهرام، العدد 27411، 29 كانون الأول/ديسمبر 1961.
- (86) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص 102.
- (87) محمد علي الشهاري، عبد الناصر وثورة اليمن، مرجع سبق ذكره، ص 19.
- (88) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص 103.
- (89) مركز الدراسات والبحوث اليمنية بصنعاء، الاخداح في اليمن، ترجمة: عبده علي عثمان، مجلة الدراسات اليمنية، صنعاء: العدد الاول، 9/15/1978، ص 168-169.
- (90) عاصم الدسوقي، ناصر والثورة اليمنية، مجلة الهلال، القاهرة ايلول/سبتمبر 2013، ص 166.
- (91) محمد علي الشهاري، عبد الناصر وثورة اليمن، مرجع سبق ذكره، ص 35.
- (92) حضر إلى صنعاء كل من الدكتور عبد الرحمن البيضانى ومحمد محمود الزبيدي وعبد الرحيم عبدالله الذي كان طيار الأسرة المالكة في اليمن قبل انضمامه إلى المعارضة في القاهرة والعميد المصري علي عبد الخبير الذي كان خبيراً عسكرياً للجيش المصري، انظر: عبد الله جزيلان، المرجع السابق، ص 138-139.
- (93) جريدة الاهرام، العدد 27687، 30 سبتمبر 1962.
- (94) جريدة الثورة، العدد 2368، 26 سبتمبر 1975.
- (95) خديجة احمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص 104.

- (112) عادل رضا، المرجع السابق، ص74.
- (113) أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن (1962-1967)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1981، ص44.
- (114) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص105.
- (115) Anthony Nutting, Nasser, Constable, London: 1972, pp.124-318.
- (116) أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن، مرجع سبق ذكره، ص26-28.
- (117) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص106.
- (118) فرد هاليداي، المرجع السابق، ص67.
- (119) أحمد عبيد بن دغر، المرجع السابق، ص567.
- (120) جريدة الاهرام، العدد 27679، 2 أكتوبر 1962.
- (121) جريدة الاهرام، العدد 27730، 12 نوفمبر 1962.
- (122) مضابط جامعة الدول العربية، للفترة الممتدة من 1947-1967، دورة الانعقاد العادية الثامنة والثلاثون، ص59.
- (123) أنتوني ناتنج، ناصر، ترجمة شاكرا إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة 1993، ص389.
- (124) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص107.
- (125) محمد علي الشهاري، عبد الناصر والثورة اليمنية، مرجع سبق ذكره، ص34.
- (126) سعيد حميد الخليس، ثورة سبتمبر اليمنية "قاداتها وصراعاتها الداخلية والخارجية 1962-1970"، صنعاء د.ت، ص274.
- (127) New Arab Republic , Editorial Comment , New times , No.41 , 10 October 1962 .
- (128) جريدة فتاة الجزيرة، العدد 2052، 1 تشرين الأول/أكتوبر 1962.
- (129) أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن، مرجع سبق ذكره، ص109.
- (130) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص114.
- (131) محمد علي محمد التميم، المرجع السابق، ص126.
- (132) أحمد يوسف أحمد، السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالي 1962-1970، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ع6، 1982، ص71.
- (133) فوزي جرجس، المرجع السابق، ص213.
- (134) جريجوري جويس، العلاقات اليمنية-السعودية بين الماضي والمستقبل (البنية الداخلية والمؤثرات الخارجية)، ترجمة: سامي الشامي وطلعت غنيم حسين، دن، القاهرة 1993، ص101.
- (135) J. Bkelly , " The Future in The Arabia" in :International Affairs , vol. 42 , October 1966 , p. 637 .
- (136) خديجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص110.
- (137) كان الأمير فيصل قد استلم صلاحيات إضافية في الحكم قبل هذه الرسالة بيوم واحد. انظر: نذير جبار حسين، المرجع السابق، ص173.
- (138) علي الدين هلال، امريكا والوحدة العربية 1945-1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، ص173.
- (139) حول تفاصيل رسالة كينيدي إلى الأمير فيصل، انظر: American Foreign Policy, Current Documents 1962, Washington: 1965, p.783.
- (140) كانت لدى الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة جوية في الظهران في السعودية منذ الحرب العالمية الثانية حتى تسلم جون كينيدي الرئاسة عام 1961، عندما قدم وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا في إدارة كينيدي، اقتراحاً إلى الحكومة يقضي بإزالة القواعد الأمريكية المتقدمة والثابتة كقاعدة الظهران التي ما عادت ذات فائدة، وبناء على ذلك أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية باتفاق مع الحكومة السعودية في 16 آذار 1961 بياناً نص على عدم تجديد اتفاقية قاعدة الظهران الجوية، للمزيد من التفاصيل، انظر: American Foreign Policy, Current Documents 1961, Washington: 1965, p.700.
- (141) عبد الرحمن البيضان، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ( أسرار ووثائق)، القاهرة 1984، ص498.
- (142) جريدة الاهرام، العدد 27719، 1 نوفمبر 1962.



لا په نینن ئوپوزون یون کر. شان شینا عربیا سعودی پ شته فانییا  
 لاینډگرین نیامی کر ب ریډکا دارای و جهکی ب مهردما بنپرکنا  
 ده سلاتا کوده تایی جنکی مهتر سیهکا راستوخویه لسه ده سلاتا  
 وان ل شانشین، لی مصری ده ست تیوردانا سهربازی نه نجا مدا بو  
 پشته فانییا نهفسه ریډن شوره شی بو بهیزکرنا ده سلاتا وان ژ بهر کو  
 نهو خودانا بیروکا رزگار یخازی بوون دزی ده سلاتا زورداری ما شاها  
 ونیاماما بوو.

ووشین کلییل: شورهش، یه مهن، نیام، عبدالله سلال، مصر، سعودیا

### Abstract:

The Arab countries have witnessed movements, coups and revolutions that changed the course of political affairs in the region after the 1960s. A number of countries conducted coups against their regimes, such as Egypt and Syria, where these coups had political and social motives that changed their regimes.

The Yemenian revolution in 1962 was a political change that occurred against the Imams regime in Yemen, especially Imam Badr Bin Ahmed, whose policy was not very different from his father's and grandfather's (Imam Yahya) policy. He sought the policy of persecution and abuse in ruling the country, and the use of ignorance policy, backwardness and disconnection from the outside world, as the region witnessed the openness and development that Western countries preceded them.

This revolution had volatile international attitudes between supporters and opponents. These attitudes had a great impact on the authority of the revolutionaries and the extent of their rule because the opposition countries did not recognize the authority of the revolutionaries, and they were not satisfied with that, but rather supported the opposition parties to it. The Kingdom of Saudi Arabia worked with the support loyal to the Imam with money and

(143) Michal B. Bishk, The Kennedy Administration, the U.N and the Yemeni civil war, Middle East policy , Vol -1/4/1992

(144) عاصم الدسوقي، المرجع السابق، ص 167.

(145) خدیجة أحمد علي الهيصمي، المرجع السابق، ص 114.

(146) أحمد يوسف أحمد، السياسة الأمريكية والثورة اليمنية في الشمال 1962-1967، المستقبل العربي، العدد 40، حزيران/يونيو 1982، ص 73.

(147) Geoffrey Warner, the Yemen revolution and the Saudi Egyptian conflict, D.C. watt survey of oxford university press oxford , international 1963 London new York :1977 , p.224 .

(148) جريدة الجمهورية، العدد 3215، 12 أكتوبر 1962.

(149) أحمد عبيد بن دغر، المرجع السابق، ص 569.

### پوخته:

پ شتی سالیڼ شیستا ل جهرخی بیستی جه نډین بزاف  
 وکودها یا و شورهش ل ولاتین عهدهبی ریدان کو بو نه نه گه ری  
 کورینا باره دوخی سیاسی ل دهقهری، جه ند ولاتین عهدهبی کوده تا  
 نه نجامداینه دزی رژیمین خوه مینا مصر و سوریا و عراق کو فان  
 کوده تیا نه گه ریڼ سیاسی و کومه لایه تی هه بووینه.

هه وهك شوره شایه مهنی یا سالا 1962 کو  
 کورانکاریه کا سیاسی بوو هاتبو نه نجا مدان دزی حکومرانیا نیامی  
 ل یه مهنی وتایبه تی رژیم نیام بدر کورئ نه حمدی کو سیاستا  
 وی هیج جیاوازی نه بوو بهراورد ب سیاستا باب و باپیری وی نیام  
 یحیی، کو سیاستا زورداری و خراب بکارئینا نا ده سه لاتیڼ خوه ل  
 ریقه برنا ولاتی و بکارئینا سیاستا هراموشکرئی ودا برین دکهل  
 جیهانی ل دمه کی کو نهو دهقهر بهره ف پیشکته تنی فه دجوو.

هه ولیستین ناجیگیر یین نافده وله تی هه بوون بهرام بهر  
 فان شوره شا، و فان هه لوی ستا کاریگه ریه کا مهزن هه بوو لسه ر  
 شوره شگیرا جنکی ولا تین ئوپوزون یون دانپ یدان ب ده سلاتا  
 شوره شگیرا نه دابوو، و ز یده باری وی چهندی وان پ شته فانییا

---

weapons in order to preserve the authority of the coup, considering it a direct threat to its authority in the Kingdom. However, Egypt intervened militarily to support the revolutionary officers to strengthen their influence as it pioneered the idea of liberation from the authorities of Imams.

Keywords: Revolution, Yemen, Imam, Abdullah Al-Salaal, Egypt, Saudi.